حكم التخذير
حال استيفاء الحدود والقصاص
دراسة فقهية مقارنة

د/ زينب عياد حسن عبدالله
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
فرع البنات بالقاهرة
قسم الفقه المقارن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين الذي جاءنا بالقول الفصل، والصلاة والسلام على أصحابه الغر الميامين، الذين لم يرضوا بشريعة الله بديلاً، فاستقاموا على الحق...وبعد

فالحدود في المجتمع الإسلامي هي أسوار منيعة لحماية ضروريات الوجود الإنساني:

ففي حد الردة حفظ الدين، وفي حد الزنا حفظ الأنساب، وفي حد الخمر حفظ العقل، وفي حد القذف حفظ العرض، وفي حد القذف حفظ العرض، وفي حد السرقة حفظ المال، وفي القصاص حفظ النفس.^(١)

وفي ضوء ما أحرزته التقنية الحديثة في مجال الطب الجراحي من إمكانية التخدير الكلي للإنسان أو التخدير الموضعي لعضو منه فلا يكاد يشعر بالألم، فهل يمكن تخدير الإنسان حال استيفاء الحدود والقصاص بقصد تخفيف الآلام؟ وهل استخدام التخدير يخالف مقاصد الشريعة الإسلامية من تنفيذ هذه الحدود، ونظراً لأن هذه المسألة لم يبحثها فقهاء السلف؛ لأنها مستحدثة ولم تكن ممكنة في تلك الأزمنة لبحثوا حكمها سوف أبحث حكمها إن شاء الله من خلال العناصر الآتية:

المبحث الأول: في بيان مصطلحات البحث مع بيان حكم التخدير

الجراحي

(١) النوازل الفقهية في الجنايات والحدود وتطبيقاتها القضائية رسالة ماجستير

للباحث سعد بن علي بن تركي إشراف د/ سعد بن عمر الخراشي ص ٣.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في تعريف التخدير مع ذكر أنواعه وطرقه.

المطلب الثاني في تعريف الحدود والقصاص .

المطلب الثاني: حكم التخدير الجراحي.

المبحث الثاني: أنواع الحدود وعقوبة كل حد .

المبحث الثالث: الحكمة من تشريع الحدود والقصاص

المبحث الرابع: حكم التخدير حال إقامة الحدود ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم التخدير حال إقامة حد الرجم

المطلب الثاني: حكم التخدير حال تنفيذ حد القتل

المطلب الثالث: حكم التخدير حال إقامة حد الجلد

المطلب الرابع: حكم التخدير حال الإلتلاف لعضو

المبحث الخامس: حكم التخدير حال استيفاء عقوبة القصاص

والله أسأل أن يجعل خير عملي آخره وخير أيامي يوم لقائه وأن يجعل عملي خالصاً لوجه الكريم , وأن يغفر لي ما زللت فيه إنه سميع مجيب .

وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه.

المبحث الأول

في بيان مصطلحات البحث مع بيان حكم التخدير الجراحي

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

في تعريف التخدير مع ذكر أنواعه وطرقه

أولاً : تعريف التخدير:

التخدير لغة: مصدر خَدَرَ، والخَدْرُ بالتسكين الستر والجمع: خُدُورٌ، ويطلق الخَدْرُ على البيت إن كان فيه امرأة وإلا فلا، ويقال: خَدَّرُوهَا بالتثنية أيضاً بمعنى ستروها وصانوها عن الامتهان والخروج لقضاء حوائجها، ويقال أهدر المرأة ألزمها الخدر، والخدر: الليل المظلم. والخَدْر بالتحرريك: الكسل والفتور. يقال خَدَرَ العَضْو خَدْرًا: من باب تعب استرخى فلا يطيق الحركة، والخدر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف^(١).

(١) لسان العرب لابن منظور، الناشر/ دار صادر، مادة (خدر) ج ٤ ص ٢٣٠ ،
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ، الناشر/ المكتبة العلمية،
ص ١٦٥، المعجم الوسيط ، تحقيق/ مجمع اللغة العربية، ص ٤٥٩، تاج
العروس للزبيدي ، الناشر/ دار الهداية، ج ١١ ص ١٤١ .

وفي هذا التعريف اللغوي نجد أن التخدير يشتمل على معنيين أحدهما: الستر للعقل والحواس، عن إدراك ما يفعل بالأعضاء، والثاني: إتقال للجسم ومنعه من الحركة.

والمخدر: هو كل مادة تدخل جسم الكائن الحي وتعمل على تعطيل واحدة من وظائفه أو أكثر وهذا تعريف لجنة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية لعام ١٩٦٩، أما مصطلح مخدر فخاص بمواد معينة تثبط الجهاز العصبي المركزي

تثبيطاً عاماً أو موضعياً لتعطيل الشعور أو الإحساس (١) .

جاء في الموسوعة الطبية الفقهية أن المخدر: (narcotic) هو كل مادة تذهب الحس، وقد يصل تأثيرها إلى درجة إذهاب العقل (٢) .

والإسم المرادف للتخدير: التنبيج وهي كلمة تستعمل في معنى مقابل للتخدير والبنج، بالكسر: الأصل، وبالفتح: هو نَبَتٌ مُسَبِّتٌ مُخَدِّرٌ أَي معروف وهو ... مُخَبِّطٌ لِلْعَقْلِ مُجَنِّنٌ مُسَكِّنٌ لِأَوْجَاعِ الأورامِ وَالبَثُورِ وَأَوْجَاعِ الأذن (٣) .

(١) أحكام التخدير والمخدرات الطبية والفقهية للدكتور محمد الزحيلي ص ٧٥٣
بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٤ -
العدد الأول ٢٠٠٨ .

(٢) الموسوعة الطبية الفقهية للدكتور/ أحمد محمد كنعان، ط/ دار النفائس،
ص ٨٤١ .

(٣) القاموس المحيط للفيروزآبادي ، الناشر/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر
والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة/ الثامنة، ص ١٨١ ، تاج العروس للزبيدي
مادة (بنج) ج ٥ ص ٤٢٩ .

والتخدير في اصطلاح علماء الطب: التخدير anaesthesia وسيلة طبية لتعطيل حس الألم بصورة مؤقتة (١) .

وقد جاء هذا التعريف عاماً أي شاملاً التخدير العام والموضعي.

ويراد بالتخدير حال استيفاء الحدود والقصاص:

هو استعمال الأدوية التي من شأنها تخفيف الألم الناشيء عند إقامة الحدود أو القصاص، أو منعه بالكلية (٢) .

ثانياً: أنواع التخدير:

١- تخدير موضعي: وفيه يفقد المريض حس الألم في موضع معين من جسمه دون أن يفقد وعيه، وهذا النوع من التخدير قد يكون موضعياً، مثل تخدير منطقة معينة من الجلد، أو تخديراً لناعية معينة من الجسم، مثل التخدير النصف السفلي من الجسم من أجل بعض العمليات التي تجرى في الحوض .

٢- تخدير عام أو كلي: وفيه يفقد المريض حس الألم، ويفقد وعيه، ويستخدم هذا النوع من التخدير في العمليات الجراحية العامة غالباً (٣) .
وبالتالي فإن التخدير العام أو الكلي هو: عبارة عن حالة إكلينيكية مؤقتة يمر بها الإنسان وتتميز بالآتي:

(١) الموسوعة الطبية الفقهية ص ١٨٩ .

(٢) حكم التخدير حال استيفاء الحد للدكتورة هيلة بنت عبد الرحمن الياس ، بحث منشور بمجلة العدل عدد ٥٥ لشهر رجب من عام ١٤٣٣ هـ ، السنة الرابعة عشرة ، ص ٨ ، نقلاً من التداوي في استيفاء العقوبات البدنية ص ٢٢ .

(٣) الموسوعة الطبية الفقهية ص ١٨٩ .

١- فقدان الوعي أو النوم.

٢- فقدان الإحساس بالألم .

٣- فقدان الحركات الإنعكاسية الضارة .

٤- ارتخاء العضلات (١).

ثالثاً: طرق التخدير:

١- **تخدير وريدي:** ينجم عن فعل الأدوية التي تُعطى عن طريق الوريد، وتشمل هذه الأدوية المهدئات والمركبات والمنومات والمسكنات مفردة أو مزدوجة والمرخيات .

أ- **المهدئات:** تعمل المهدئات على تهدئة روع المريض وتخفف قلقه ومخاوفه، ولكن لا تسبب النوم بل تسهل حدوثه نتيجة جرعاتها العادية، ولكن لو زادت الجرعة فقد يحدث التركين والنوم الصناعي أو الغيبوبة.
ب- **المركبات:** تعمل المركبات على تركين المريض فيبدو نائماً، ولكن يسهل إيقاظه نتيجة مفعول جرعاتها العادية، ولو زادت الجرعة لحدث النوم أو الغيبوبة.

ج- **المنومات:** تعمل المنومات على حدوث النوم الصناعي أو الغيبوبة في جرعاتها العادية، ولو زادت جرعاتها لأحدثت تثبيطاً للوظائف الحيوية وربما وصلت بالمرء إلى حد فقدان الحياة.

د- **المسكنات:** تقضي المسكنات على الشعور بالألم وتسبب الراحة وربما النوم إذا كانت من المورفينات أو أشباهها وهي مستعملة منذ قديم

(١) التخدير والإفاقة دراسة موسعة تأليف كل من: د/محمد فكري، د/محمود حافظ،

د/ شريف حسن، د/ سليم حبيب، د/ عباس حيدر ص ١٠١، ط/ دار الفكر

العربي، الطبعة الأولى ١٩٧٦.

الزمن، وكانت تستخرج من الأفيون، فلما تطورت الصناعة الكيماوية الدوائية ظهرت صنوف جديدة لتلك المسكنات .

هـ- **المرخيات العضلية**: تشل العضلات ولا تشل العصب، فيفضل إستعمال إسم المرخي العضلي أو الشال العضلي بدلاً من شال العصب. ويستعمل الإرخاء في معظم العمليات الجراحية، والعناية المشددة للمرضى الذين يحتاجون إلى التنفس الصناعي .

٢- **تخدير إنشافي**: وهو الذي يعطى للمريض عن طريق الرئة فيحدث التخدير العام أو الكلي بحيث يصل لدرجة من غياب الوعي وانعدام الحس بالألم، وإذا زادت جرعاته يمكن أن يحدث تثبيطاً للأجهزة الحيوية مما قد يؤدي لتهديد الحياة والموت^(١).

(١) الموسوعة العربية المجلد الخامس ص ٩٢٣ نقلاً من :

<http://www.arab-ency.com/index.php?module> .

المطلب الثاني

في تعريف الحدود والقصاص

أولاً: تعريف الحدود:

الحدود في اللغة: جمع حد، وهو في أصل الوضع العربي: المنع، ومنه قيل للبواب وللسجان حدّاد؛ لأنه يمنع من الخروج، وقول العلماء لحقيقة الشيء حدّاً؛ لأنه جامع مانع.

وحدّ الرجل عن الأمر يحدُّ حدّاً: منعه وحبسَهُ، وتقول: حدّدتُ فلاناً عن الشرِّ أي منعتُهُ، وحددت الرجل: أقيمت عليه الحد، والحد: الفصل بين الشئيين، فكأن حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام، فمنها ما لا يقرب كالفواحش المحرمة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون﴾^(١)، ومنه ما لا يتعدى كالمواريث المعينة وتزويج الأربع. وحدُّ الشيء: منتهاه، والحدُّ: تأديبُ المذنبِ كالسارقِ والزَّانِي وغيرهما بما يَمْنَعُهُ عن المَعَاوَدَةِ، ويَمْنَعُ أيضاً غَيْرَهُ عن إتيانِ الذَّنْبِ.. وفي التهذيب: فَحُدُّوا الله عز وجلَّ ضربانٍ: ضرب منها: حُدُّوا حدّها للناس في مطاعهم ومشاربهم ومناكحهم وغيرها ممّا أحلَّ وحرَّم وأمرَ بالانتهاةٍ عمّا نهى عنه منها ونهى عن تعديها، والضرب الثاني: عقوباتٌ جُعِلَتْ لمن ارتكب ما نهى عنه كحدِّ السارقِ وكحدِّ الزَّانِي وكحدِّ القاذفِ وسميت حُدوداً؛ لأنها تحدُّ أي تمنع من إتيان ما جُعِلَتْ عقوباتٌ فيها وسميت الأولى حُدوداً لأنها

(١) سورة البقرة جزء من الآية ١٨٧.

نهاياتٌ نَهَى اللهُ عن تَعَدِّيها^(١)، كما أن الله تعالى حدها وقدرها فلا يجوز لأحد أن يتجاوزها^(٢).

الحدود في اصطلاح علماء الشرع:

فَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: عَقُوبَةٌ مَقْدَرَةٌ وَاجِبَةٌ حَقًّا لَللَّهِ تَعَالَى^(٣).

مَحْتَرِزَاتُ التَّعْرِيفِ: عَقُوبَةٌ مَقْدَرَةٌ : خَرَجَ التَّعْزِيرُ فَإِنَّهُ عَقُوبَةٌ لَيْسَتْ بِمَقْدَرَةٍ ، فَقَدْ يَكُونُ التَّعْزِيرُ بِالضَّرْبِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْحَبْسِ وَقَدْ يَكُونُ بغيرهما، وَاجِبَةٌ حَقًّا لَللَّهِ تَعَالَى: خَرَجَ الْقِصَاصُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَقُوبَةٌ مَقْدَرَةٌ لَكِنَّهُ يَجِبُ حَقًّا لِلْعَبْدِ، حَيْثُ يَجْرِي فِيهِ الْعَفْوُ وَالصَّلْحُ .

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: مَا وَضِعَ لِمَنْعِ الْجَانِي مِنْ عَوْدِهِ لِمِثْلِ فَعَلِهِ وَزَجَرَ غَيْرِهِ^(٤) .

بَيْنَمَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: هُوَ عَقُوبَةٌ مَقْدَرَةٌ تَجِبُ عَلَى مَعْصِيَةٍ مَخْصُوصَةٍ حَقًّا لَللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِي أَوْ لِهَمَا كَالشَّرْبِ وَالْقِصَاصِ وَالْقَذْفِ^(٥).

(١) لسان العرب ج٣ ص ١٤٠، مادة (حدد)، المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي مادة (حدد) ج١ ص ١٨٦، الناشر/ مكتبة أسامة بن زيد- حلب، تاج العروس، مادة (حدد) ج٨ ص ٧ .

(٢) معني المحتاج للشربيني الخطيب ج٥ ص ٤٦٠، ط/ دار الكتب العلمية، الحاوي الكبير للماوردي ج١٧ ص ٤، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج٧ ص ٣٣، ط/ دار الكتب العلمية .

(٤) حاشية العدوي ج٢ ص ٢٨٨، ط/ دار الفكر.

(٥) حاشيتنا قليوبي وعميرة ج٤ ص ١٨٥، ط/ دار الفكر-بيروت .

وعند الحنايئة: عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لتمكن من الوقوع في مثلها (١).

في معصية: أي من زنا وقذف وشرب وقطع طريق وسرقة (٢)، وهذا بيان أن هذه العقوبات إنما تكون على معاصٍ، وأنه ليس هناك عقوبة من الشرع على غير معصية، فليس هناك عقوبة على ترك واجب أو ترك مباح، لكن ترك الواجب لا شك أنه يتضمن فعل المحرم، إلا أنه ليس فيه عقوبة، كما أن القتل قصاصاً ليس من الحدود؛ لأن الحد لا بد من تنفيذه، والقصاص يسقط بالعفو (٣).

وبالنظر إلى تعريفات الفقهاء للحدود نجد أن التعريف الراجح هو ما ذكره الحنفية حيث جاء مانعاً من دخول غير الحدود من العقوبات المقدرة شرعاً التي هي حقاً للعبد كما في القصاص بينما عند جمهور الفقهاء فقد جاء التعريف شاملاً للعقوبة المقدرة شرعاً سواء كانت حقاً لله تعالى أو حقاً للعبد كما في القصاص.

ثانياً: تعريف القصاص:

من معاني القصاص في اللغة: تتبّع الأثر، ومنه قوله تعالى: ﴿ قال ذلك ما كنا نبغ فارتدا على آثارهما قصصا ﴾ (٤) أي رجعا من الطريق

(١) الروض المربع للبهوتي ج ١ ص ٦٢، ط/ مكتبة دار البيان، كشاف القناع ج ٦ ص ٧٧ ط/ دار الفكر.

(٢) كشاف القناع ج ٦ ص ٧٧ ط/ دار الفكر.

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين ج ١٤ ص ٢٠٦.

(٤) سورة الكهف جزء من الآية ٦٤.

الذي سلكاه يقصان الأثر أي يتبعانه، ومن معانيه أيضاً: القود وهو القتل بالقتل أو الجرح بالجرح، والتقصص: التناصف في القصص^(١).
القصاص في الاصطلاح: هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل^(٢).
والعلاقة بين الحد والقصاص: أن كليهما عقوبة على جناية، إلا أن الأول وجب حقاً لله تعالى غالباً، والثاني وجب حقاً للمجني عليه أو أوليائه^(٣).

المطلب الثالث

- (١) لسان العرب مادة (قصص)، ج٧ ص٧٣ .
- (٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٢٥، الناشر/ دار الكتاب العربي - بيروت .
- (٣) الموسوعة الفقهية ج ٣٣ ص ٢٥٩ .

حكم التخدير الجراحي

عند قيام الطبيب بإجراء جراحة طبية فإنه يحتاج أثناء قيامه بتلك الجراحة الطبية إلى سكون المريض وعدم حركته حتى يستطيع القيام بمهمته، وبناء على نص الفقهاء المتقدمين على جواز استعمال المخدر في التداوي^(١)، فإن الحاجة إلى التخدير في الجراحة الطبية لا يخلو من ثلاث حالات:

- ١- أن تصل إلى مقام الضرورة: وهي الحالة التي يستحيل فيها إجراء الجراحة الطبية بدون تخدير كما في جراحة القلب المفتوح، وهذا التخدير الجراحي يجوز فعله؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات.
- ٢- أن تصل إلى مقام الحاجة: وهي الحالة التي لا يستحيل فيها إجراء الجراحة الطبية بدون تخدير، ولكن المريض يلقى فيها مشقة فادحة لا تصل به إلى درجة الموت، كبتير الأعضاء، وهذا يجوز فعله أيضاً؛ لأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة.
- ٣- لا تصل إلى مقام الضرورة أو الحاجة: حيث يمكن فيها إجراء الجراحة الطبية دون أن يخدر المريض ويلقى فيها بعض الآلام البسيطة

(١) البناية للعيني ج ١٢ ص ٣٧٠، ط/ دار الكتب العلمية، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٣، ٤٢ الناشر/ دار الفكر، بيروت، شرح مختصر خليل للخرشي ج ١ ص ٨٤، ط/ دار الفكر، أسنى المطالب للأصاري ج ٤ ص ١٦٠، ط/ دار الكتاب الإسلامي، الإنصاف للمرداوي ج ٨ ص ٤٣٨، ط/ دار إحياء التراث العربي .

التي يمكن الصبر عليها كقلع السن في بعض حالاته، وهنا يرخص
اليسير من المخدر للتداوي^(١).

(١) الوجيز في أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها لفهد بن عبد
الله الحزمي ص ١٨، ١٩، تطبيق القواعد الفقهية على مسائل التخدير
المعاصرة د/ عبد السلام بن إبراهيم بن محمد الحصين ص ٤٢.

المبحث الثاني

أنواع الحدود وعقوبة كل حد

الحدود أنواع:

- ١- حد الزنا
- ٢- حد القذف
- ٣- حد السرقة
- ٤- حد الحرابة أو قطع الطريق وهو داخل تحت مفهوم السرقة بالمعنى الأعم عند الحنفية.
- ٥- حد شرب الخمر. قال الحنفية: الحدود ستة أنواع: حد الزنا، وحد شرب الخمر خاصة، وحد السكر من غيرها والكمية متحدة فيهما، وحد القذف، وحد السرقة، وحد قطع الطريق^(١).
- ويضاف إليها لدى غير الحنفية حدان آخران وهما:
٦- حد القصاص.
- ٧- حد الردة: حيث يصبح مجموع الحدود سبعة في رأي جمهور الفقهاء غير الحنفية باعتبار أن الحد هو عقوبة مقدرة حدها الله تعالى وقدرها، فلا يجوز لأحد أن يتجاوزها، وباعتبار أن الحد يشمل ما كان من حقوق الله تعالى، وما كان من حقوق الناس، ومنها القصاص^(٢).

(١) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٣، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٣٦، ط / دار المعرفة .
(٢) الفقه الإسلامي للدكتور/ وهبة الزحيلي ج ٧ ص ٢١٧ الناشر/ دار الفكر - سورية - دمشق .

وبالتالي فقد اتفق الفقهاء^(١) على أن ما يطبق على جرائم الزنا والقذف، والسكر، والسرقعة، وقطع الطريق يعتبر حدًا، بينما اختلفوا فيما عدا ذلك من الجرائم .

فذهب الحنفية^(٢) إلى أنها ستة: وذلك بإضافة حد الشرب للخمر خاصة . بينما يرى المالكية^(٣) أن الحدود سبعة، فهم يضيفون إلى ما سبق، الردة والبغي، بينما يعتبر بعض الشافعية^(٤) القصاص أيضًا من الحدود، حيث قالوا: الحدود ثمانية وعدو القصاص منها .

أولاً: حد الزنا: وله عقوبتان الرجم حتى الموت للمحصن، والجلد لغير المحصن.

والرجم في اللغة: الرمي بالحجارة، ويطلق على معان أخرى منها: القتل، وإنما قيل للقتل رجم لأنهم كانوا إذا قتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه، ثم قيل لكل قتل رجم . ومنها: القذف بالغيب أو بالظن . ومنها اللعن، والطرْد، والشتم والهجران، ومنه الشيطان الرجيم أي

(١) المبسوط ج ٩ ص ٣٦ وما بعدها ، الفروق للكرائسي ج ١ ص ٢٩٦ ، ط/ وزارة الأوقاف الكويتية- الطبعة الأولى، التاج والإكليل ج ٨ ص ٣٦٥ ، ط/ دار الكتب العلمية ، السياسية الشرعية ج ١ ص ٩٦ ، ط/ مكتبة ابن تيمية ، المبدع ج ٧ ص ٣٦٥ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٣ ، المبسوط ج ٩ ص ٣٦ .

(٣) التاج والإكليل ج ٨ ص ٣٦٥ .

(٤) حاشيتا قلوبوي وعميرة ج ٤ ص ٢٠١ ، الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٤٥ وما بعدها

المرجوم بالكواكب، وقيل رجيم ملعون مرجوم باللعنة مبعد مطرود وهو قول أهل التفسير، ويكون الرجيم بمعنى المشتوم المنسوب من قوله تعالى لئن لم تنته لأرجمنك أي لأسبنك^(١).

وفي الاصطلاح: رجم الزاني المحصن بالحجارة حتى الموت^(٢).

الحكم التكليفي: اختلف الفقهاء في حد الزاني المحصن على قولين: القول الأول: لجمهور الفقهاء من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، ووافقهم الإمامية في قول^(٧) وهو أن حد الزاني المحصن هو الرجم سواء كان رجلاً أو امرأة، وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

(١) لسان العرب، مادة (رجم) ج ١٢ ص ٢٢٦، تاج العروس، فصل الرءاء ج ٣٢

ص ٢١٨، ٢١٩.

(٢) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٣٢.

(٣) الجوهرة النيرة للعبادي، ط/ المطبعة الخيرية، ج ٢ ص ١٤٩، فتح القدير

لابن الهمام، ط/ دار الفكر، ج ٥ ص ٢٢٤ وما بعدها.

(٤) شرح مختصر خليل للخرشي ج ٨ ص ٨١، الفواكه الدواني للنفرأوي، ط/

دار الفكر ج ٢ ص ٢٠٥.

(٥) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٢٨، تحفة المحتاج، ط/ دار إحياء التراث العربي،

ج ٩ ص ١٠٨، ١٠٧.

(٦) المغني لابن قدامة، ط/ مكتبة القاهرة، ج ٩ ص ٣٥، الفروع لابن مفلح، ط/

عالم الكتب ج ٦ ص ٦٧.

(٧) المختصر النافع للحلي، ط/ دار الأضواء ص ٢٩٣.

القول الثاني: ذهب الظاهرية^(١)، ووافقهم الزيدية^(٢)، والإمامية في الراجح^(٣)، وهو قول الحسن البصري، وإسحاق بن راهويه^(٤) إلى أن عقوبة المحصن الحر جلد مائة والرجم .

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل جمهور الفقهاء على أن حد الزاني المحصن هو الراجم بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله في أخبار تشبه التواتر وبالأثر والمعقول:

فقد أخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله الأنصاري: أن رجلاً من أسلم، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثه أنه قد زنى، فشهد على نفسه أربع شهادات، (فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم، وكان قد أحسن)^(٥) .

- كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال عمر: [لقد خشيت أن يطول بالناس زمان، حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحسن، إذا قامت البيعة، أو كان الحبل أو الاعتراف] -

(١) المحلى ج ١٢ ص ١٧٩ .

(٢) السيل الجرار ص ٨٤٧ .

(٣) المختصر النافع ص ٢٩٣ .

(٤) شرح النووي على مسلم، الناشر/ دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢، ج ١١ ص ١٨٩

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحدود - باب رجم المحصن ج ٦

ص ٢٤٩٨ حديث رقم (٦٤٢٩) .

قَالَ سَفِيَانُ: كَذَا حَفِظْتُ - أَلَا وَقَدْ (رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ) (١) .

قال ابن قدامة: لا نعلم فيه مخالفاً إلا الخوارج، فإنهم قالوا: الجلد للبكر والثيب لقول الله تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ﴾ (٢) .

وأما المعقول: فلأن المقصود الزجر عن ارتكاب السبب، وأبلغ ما يكون من الزجر بعقوبة تأتي على النفس بأفحش الوجوه فلا حاجة معها إلى الجلد، والاشتغال بالجلد مع الرجم للمحصن اشتغال بما لا يفيد، وما لا فائدة فيه لا يكون مشروعاً حداً (٣) .

أدلة القول الثاني: استدلال الظاهرية ومن وافقهم أصحاب القول الثاني على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة والأثر:

أما الكتاب: فقولته تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ﴾ (٤) .

وجه الاستدلال: تدل الآية الكريمة على وجوب الجلد لكل زان وزانية، ولم يذكر أن هذا الحكم مختص بالبكر بل ثبت في الكتاب والسنة أن على المحصن زيادة على الجلد وهو الرجم (٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحدود - باب رجم المحصن ج ٦

ص ٢٥٠٣ حديث رقم (٦٤٤٢) .

(٢) سورة النور جزء من الآية ٢ .

(٣) المبسوط ج ٩ ص ٣٧ .

(٤) سورة النور جزء من الآية ٢ .

(٥) السيل الجرار ص ٨٤٧ .

وأما السنة: فما روي عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِهِنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ)^(١) .

وجه الدلالة: أفاد أنه يجمع للثيب الجلد والرجم^(٢) .

نوقش: بأن حديث عبادة منسوخ بقصة " ماعز والغامدية واليهودية " ، فإنه صلى الله عليه وسلم رجمهم ولم يرو أنه جلدهم^(٣) .

وأما الأثر: فقد روي عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِشِرَاحَةَ الْهَمْدَانِيَّةِ قَدْ فَجَرَتْ ، فَرَدَّهَا حَتَّى وُلِدَتْ فَلَمَّا وُلِدَتْ ، قَالَ: [ائْتُونِي بِأَقْرَبِ النِّسَاءِ مِنْهَا] ، فَأَعْطَاهَا وُلَدَهَا ثُمَّ جَلَدَهَا وَرَجَمَهَا ، وَقَالَ: [جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَرَجَمْتُهَا بِالسُّنَّةِ]^(٤) .

وجه الدلالة: دل ظاهر فعل علي رضي الله عنه على أن حد الزاني المحصن هو الجلد والرجم .

نوقش: بأن علياً رضي الله فعل ذلك باجتهاده^(٥) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الحدود - باب حد الزاني، المجلد الأول ص

٨٠٦ حديث رقم (١٦٩٠).

(٢) سبل السلام للصنعاني، ط/ دار الحديث ج ٢ ص ٤٠٨.

(٣) المرجع السابق .

(٤) سنن الدارقطني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ج ٤ ص ١٣٨.

(٥) التلخيص الحبير ج ٤ ص ٩٩ ، ط/ مؤسسة قرطبة .

أجيب: بأنه قد وقع الجمع بين الجلد والرجم من الخلفاء الراشدين ولم ينكر ذلك أحد^(١).

الرأي الراجح

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات أرى - والعلم عند الله - أن الرأي الراجح هو ما قال به جمهور الفقهاء وهو أن حد الزاني المحصن هو الرجم وذلك لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله في أخبار تشبه التواتر.

أما عقوبة الزاني غير المحصن فهو الجلد مائة إذا كان حرًا سواء كان رجلًا أو امرأة ، وإن كان عبدًا أو أمة ، فعقوبتهما خمسون جلدة سواء كانا بكرين أو ثيبين .

وهذا باتفاق الفقهاء^(٢) لقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَى بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمْ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٣) .

بينما اختلف الفقهاء في التخريب للزاني غير المحصن هل هو من الحد أم لا ؟ وذلك على قولين:

(١) السيل الجرار ص ٨٤٧ .

(٢) المبسوط ج ٩ ص ٣٦ ، البناية للعيني ، ط/ دار الكتب العلمية ، ج ٦ ص ٢٧٢ ، المدونة للإمام مالك ، ط/ دار الكتب ج ٤ ص ٤٨٣ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٢٩ ، المغني ج ٩ ص ٤٢ ، المحلى ج ١٢ ص ١٧٢ ، السيل الجرار ٨٤٣ ، المختصر النافع ص ٢٩٣ .

(٣) سورة النساء جزء من الآية ٢٥ .

القول الأول: لجمهور الفقهاء المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، الحنابلة^(٣)، ووافقهم الزيدية^(٤) وهو أن التغريب عامًا للبكر الحر الذكر والأنثى .
بينما استثنى المالكية^(٥)، ووافقهم الإمامية^(٦): الأنثى من وجوب التغريب للزاني غير المحصن. وذلك لأن المرأة عورة وفي تغريبها تعريض لها لزوال الستر عنها^(٧) .
القول الثاني: ذهب الحنفية^(٨) إلى أن التغريب ليس من الحد .

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بالسنة والأثر :

أما السنة:

-
- (١) المدونة ج ٤ ص ٤٨٣، شرح مختصر خليل للخرشي ج ٨ ص ٨٣ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٠٥. المنتقى ج ٧ ص ١٣٧
 - (٢) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٢٩، مغني المحتاج ج ٥ ص ٤٥٠ .
 - (٣) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ج ٣ ص ٣٤٥ ، ط/ عالم الكتب، مطالب أولي النهى للرحبياني ج ٦ ص ١٧٩ .
 - (٤) السيل الجرار ص ٨٤٥ .
 - (٥) المنتقى ج ٧ ص ١٣٧ .
 - (٦) المختصر النافع ص ٢٩٣ .
 - (٧) المنتقى ج ٧ ص ١٣٧ .
 - (٨) المبسوط ج ٩ ص ٣٦ ، تبیین الحقائق ج ٣ ص ١٦٩ .

فما روي عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ (النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنَ: جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبَ عَامٍ) (١) .
وجه الدلالة : دل ظاهر الحديث على أن عقوبة الزاني غير المحصن
جلد مائة والتغريب عام.

وأما الأثر فمنه ما يلي :

- ١- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ [عُمَرَ نَفَى إِلَى فِدَكِ] (٢) .
- ٢- عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ ابْنِ يَسَارٍ مَوْلَى لِعُثْمَانَ قَالَ : [جُلِدَ عُثْمَانُ امْرَأَةً فِي زِنَا ثُمَّ أُرْسِلَ بِهَا مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ الْمُهْرِيُّ إِلَى خَيْبَرَ فَنَفَاها إِلَيْهَا] (٣) .

- روي عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : [أُتِيَ عَلِيٌّ بِجَارِيَةٍ مِنْ هَمْدَانَ فَضَرَبَهَا وَسَيَّرَهَا إِلَى الْبَصْرَةِ سَنَةً] (٤) .

وجه الدلالة : دل ظاهر فعل عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم على أن النفي للزاني من الحد .

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني على أن التغريب ليس من الحد بالكتاب والسنة والأثر:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحدود - باب باب البكران يجلدان وينفيان ج ٦ ص ٢٥٠٧ حديث رقم (٦٤٤٣) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه - كتاب الحدود - باب في النفي من أين إلى أين ج ٦ ص ٥٦٥ أثر رقم (١) .

(٣) المرجع السابق أثر رقم (٢) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه - كتاب الحدود - باب في النفي من أين إلى أين ج ٦ ص ٥٦٥ أثر رقم (٤) .

أما الكتاب: فقولته تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ﴾^(١)
وجه الاستدلال:

جاء في المبسوط: " فقد جعل الجلد جميع حد الزنا فلو أوجبنا معه التعريب كان الجلد بعض الحد فيكون زيادة على النص وذلك يعدل النسخ "

نوقش: بأنه وإن لم يذكر فيها التعريب فقد ذكره من بعثه الله سبحانه ليبين للناس ما نزل إليهم^(٢) .
واما السنة:

فما روي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضني فعاد جلدة على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها فوقع عليها فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك وقال استفتوا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني قد وقعت على جارية دخلت علي فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به لو حملناه إليك لتفسخت عظامه ما هو إلا جلد على عظم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة)^(٣).

(١) سورة النور جزء من الآية ٢ .

(٢) السيل الجرار ص ٨٤٥ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الحدود - باب في إقامة الحد على المريض ج ٤ ص ١٦١ حديث رقم (٤٤٧٢) .

وجه الدلالة: في هذا الحديث نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالجلد ولم يأمره بالتغريب ، ولو كان ذلك حدًا لتكلف له كما تكلف للحد^(١) .

وأما الأثر:

فما روي عن إبراهيم قال: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْبُكَرِ: [تَزْنِي بِالْبُكَرِ يُجْلَدَانِ مِائَةً وَيُنْفَيَانِ]. قَالَ: وَقَالَ عَلِيُّ: [حَسْبُهُمَا مِنَ الْفِتْنَةِ أَنْ يُنْفَيَا]^(٢) .

وجه الدلالة: دل ظاهر قول علي رضي الله عنه على أن النفي للزاني ليس من الحد. ولما كان الحد مشروع لتسكين الفتنة فما يكون فتنة لا يكون حدًا^(٣).

الرأي الراجح

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات أرى - والله أعلم - أن الرأي الراجح هو ما قال به جمهور الفقهاء أصحاب الرأي الأول وهو أن حد الزاني غير المحصن هو الجلد والتغريب ذكرًا كان أو أنثى وذلك لقوة ما استدلوا به .

ثانيًا: حد القذف: وعقوبته الجلد للحر ثمانون جلدة، والعبد أربعون^(١) .

(١) المبسوط ج ٩ ص .

(٢) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه - كتاب الطلاق - باب النفي ج ٧ ص ٣١٥ أثر رقم (١٣٣٢٧) ، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ .

(٣) المبسوط ج ٩ ص ٣٧ .

والقذف هو نوع من الأذى المعنوي، والفكر الوضعي يستخدم تعبير قتل الشخصية عن طريق إساءة سمعتها، وهو يضر المقذوف في سمعته بين الناس، كما يؤدي إلى إشاعة الفاحشة بين الناس بما يروج من اتهامات في أعراض الناس، وهذا من شأنه أن يضعف الحياء ويجعل الآذان معتادة على عبارات الفاحشة (٢) .

والقذف لغة: هو الرمي بالفاحشة، ومن معانيه الشتم والتكلم من غير تدبر ولا تألم (٣) .

واصطلاحاً: عرفه الحنفية والشافعية والحنابلة بأنه: الرمي بالزنا (٤)، وزاد الشافعية في معرض التعبير.

حكمه التكليفي: قذف المحصن والمحصنة محرم وهو يعد من الكبائر (٥) وقد ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والإجماع:

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٣، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٠، ط/ دار الفكر، المنتقى للباي ج ٧ ص ١٤٦، ط/ دار الكتاب الإسلامي، حاشية العدوي ج ٢ ص ٣٢٧، ط/ دار الفكر، مغني المحتاج ج ٥ ص ٤٦٢، البيان للعمرائي ج ١٢ ص ٣٩٥، ط/ دار المنهاج، المغني ج ٩ ص ٨٣، الفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٨٣، ط/ عالم الكتب، عيون الأزهار ص ٤٧٩، المختصر النافع ص ٢٩٩.

(٢) العقوبات الشرعية ص ٢٩.

(٣) المصباح المنير، مادة (قذف) ج ١ ص ٤٩٥ .

(٤) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٣، أسنى المطالب ج ٣ ص ٣٧٠، المغني ج ٩ ص ٨٣.

(٥) منح الجليل ج ٩ ص ٢٦٩، ج ١٢ ص ٣٩٤، الحاوي الكبير للماوردي، ط/ دار الفكر، ج ١٧ ص ١٠١، الكافي للمقدسي، ط/ دار الكتب العلمية، ج ٤

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك هم الفاسقون﴾ (١).

وقال سبحانه: ﴿إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم﴾ (٢).

وأما السنة: فما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤْبَقَاتِ)، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: (الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ) (٣).

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على تحريم قذف المحصنة والمحصن (٤).

ثالثاً: حد السرقة: وعقوبتها قطع اليد .

لا خلاف بين الفقهاء (١) في أن حد السرقة قطع اليد وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

ص ٩٦، الروض المربع ج ١ ص ٤٦٥، المحلى ج ١٢ ص ٢٢٤، السيل

الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ص ٨٥٣، عيون الأزهار ص ٤٧٩ .

(١) سورة النور آية ٤ .

(٢) سورة النور آية ٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحدود - باب رمي المحصنات ج ٦

ص ٢٥١٥ حديث رقم (٦٤٦٥) .

(٤) البيان ج ١٢ ص ٣٩٥ .

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ (٢) .

وأما السنة: فما روي عن عائشة رضي الله عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم: (تَقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا) (٣) .

وأما الإجماع: فقد نقله ابن قدامة في المغني بقوله: وأجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة (٤) .

رابعاً: حد الحرابة أو قطع الطريق:

الحرابة جريمة تنطوي على قطع الطريق وترويع المارين ومغالبتهم بالقوة لأخذ أموالهم عنوة أو إجبارهم على ما يريد الجاني.

الحرابة لغة: لها عدة معان منها:

١- الحرب: وهو نقيض السلم، ودار الحرب بلاد المشركين الذين لا

صلح بينهم وبين المسلمين .

(١) حاشية العدوي ج ٢ ص ٣٣٢، المنتقى ج ٧ ص ١٥٦، ١٥٧، معين الحكام ج ١ ص ١٨٦، الحاوي الكبير ج ٨ ص ٤٥٣، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٢٧، السيل الجرار ج ٤ ص ٣٥١، عيون الزهار ص ٤٨٢، المختصر النافع ص ٣٠٢ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب الحدود -باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وفي كَم يَقْطَعُ؟ ج ٦ ص ٢٤٩٢ حديث رقم (٦٤٠٧) .

(٤) المغني ج ٩ ص ١٠٣ .

٢-العداوة: ومنه أنا حرب لمن حاربني أي عدو، وفلان حرب فلان: أي محاربه، وفلان حرب لي: أي عدو محارب .

٣-القتل: ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١) أي بقتل .

٤-المعصية: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٢) أي يعصونه.

٥-الحربة: الألة دون الرمح وجمعها حراب^(٣) .

أما الحرابة في الاصطلاح:

فعند الحنفية : الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة عن المرور، وينقطع الطريق^(٤) .

وعند المالكية: المحارب هو: كل من قطع السبل وأخافها وسعى في الأرض فسادًا بأخذ المال واستباحة الدماء وهتك ما حرم الله هتكه من المحرمات فهو محارب^(٥) .

وعند الشافعية: البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث^(٦) .

(١) سورة البقرة جزء من الآية : ٢٧٩ .

(٢) سورة المائدة جزء من الآية : ٣٣ .

(٣) لسان العرب، مادة (حرب) ج١ ص ٣٠٢ .

(٤) بدائع الصنائع ج٧ ص ٩٠-٩١ .

(٥) الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر ٥٨٢ .

(٦) أسنى المطالب ج٤ ص ١٥٤ .

وعند الحنابلة: المحاربون هم: الذين يعرضون للقوم بالسلاح في الصحراء ، فيغصبونهم المال مجاهرة ^(١) .

التعريف الراجح

بعد عرض تعريفات الفقهاء للحرابة أرى - والله أعلم - أن التعريف الراجح هو تعريف المالكية لكونه تعريفاً جامعاً لكل ما يأتي به قطاع الطريق من إخافة السبيل والسعى في الأرض فساداً ، واستباحة الدماء والإعتداء على كل ما حرم الله .

والعقوبة في الحرابة: القتل إن قتلوا، أو الصلب إن قتلوا وأخذوا المال، أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف إن أخذوا المال، أو النفي من الأرض إن أخافوا السبيل .

على اختلاف بين الفقهاء ^(٢) في هذه العقوبات: هل هي على التخيير أم على التنويع؟ ونظراً لأنها مسألة بعيدة عن موضوع البحث فمن أراد الاستزادة فليراجع كتب الفقه في ذلك .

قال الله تعالى في عقوبة الحرابة: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم

(١) شرح الزركشي (دار العبيكان-الطبعة الأولى-١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) ج ٦ ص ٣٦٤ .

(٢) العناية شرح الهداية للبابرتي ج ٥ ص ٤٢٣ ، ط/ دار الفكر، الجوهرية النيرة ج ٢ ص ١٧٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٩٧ ، ط/ دار الكتب العلمية، التلخيص الحبير ج ٤ ص ١٣٤ ، ط/ مؤسسة قرطبة، المغني ج ٩ ص ١٤٢ ، السياسية الشرعية ج ١ ص ١٠٥ ، ط/ مكتبة ابن تيمية، عيون الأزهار ص ٤٨٤ ، المختصر النافع ص ٣٠٤ .

من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴿١﴾ .

خامساً: حد شرب الخمر: أجمع الفقهاء ^(٢) على حرمة شرب الخمر وأنه يجب الحد على شاربيها سواء أكان ما شربه قليلاً أم كثيراً وسواء سكر منها أم لم يسكر، وتحريم الشرب ثابت بالكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب: فقوله تعالى ﴿يا أيها الذين ءامنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾ ^(٣) وأما السنة: فَمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (كُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ) ^(٤) .

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على تحريمه ^(٥) .

أما عقوبة الحد فهو الجلد لكن اختلف الفقهاء في مقداره على قولين :

(١) سورة المائدة الآية: ٣٣ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٩ وما بعدها، البحر الرائق لابن نجيم ج ٥ ص ٢٧، ط/ دار الكتاب الإسلامي، فتح القدير ج ٥ ص ٣٠٢ ، المدونة ج ٤ ص ٥٢٣ ، حاشية العدوي ج ٢ ص ٣٢٩ ، البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ١٨٥، ط/ دار الفكر، الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٢٨٠ ، المغني ج ٩ ص ١٥٨، المحلى ج ١٢ ص ٣٦٤ وما بعدها، عيون الأزهار ص ٤٨١ ، المختصر النافع ص ٣٠٠ .

(٣) سورة المائدة الآية: ٩٠ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الوضوء - باب لا يجوز الوضوء بالنيبذ ولا المسكر ج ١ ص ٩٥ حديث رقم (٢٣٩) ط/ دار ابن كثير، سنة النشر: ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

(٥) المغني ج ٩ ص ١٦٠، البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ١٨٦

القول الأول: عقوبة شارب الخمر هي الجلد، وعدده ثمانون جلدة وهو ما ذهب جمهور الفقهاء الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، ورواية للإمام أحمد^(٣)، ووافقهم الزيدية^(٤)، وهو قول ابن المنذر^(٥)، وهو ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية بالإجماع^(٦).

القول الثاني: حد شارب الخمر أربعون جلدة وهو ما ذهب إليه الشافعية^(٧)، ووافقهم الظاهرية^(٨)، وهو ما صدر عن دار الإفتاء المصرية^(٩)، وهو ما أفتى به الدكتور/ أحمد محمد كنعان^(١٠).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١١٣

(٢) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢١٢

(٣) المغني ج ٩ ص ١٦١، الإصناف ج ١٠ ص ٢٢٩ الفروع ج ٦ ص ١٠١

(٤) التاج المذهب ج ص

(٥) فيض القدير ج ٦ ص ٢٠٥، الناشر/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة

الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(٦) ما عدا فضيلة الشيخ عبدالله بن قعود ، فيرى أنه أربعون: انظر القرار رقم

(٥٣) بتاريخ ٤/٤/١٣٩٧ هـ : الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة

بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي

البارودي العتيبي ص ٤٣٤، ٤٣٣ .

(٧) الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٣١٧، تحفة المحتاج ج ٩ ص ١٧١

(٨) المحلى ج ١٢ ص ٣٦٧

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بالسنة والأثر والإجماع :

أما السنة فأحاديث منها ما يلي :

١- ما روي عن شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: (أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ) وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: [أَخْفُ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ]^(٣).

وجه الدلالة: دل الحديث بمفهومه على أن حد شارب الخمر هو ثمانون جلدة؛ لأن الأربعين بالجريدتين ثمانون، فصار اجتهاد الصحابة موافقاً لفعل الرسول^(٤).

نوقش الاستدلال من وجهين:

الأول: أن حد شارب الخمر هو الجلد أربعين، وأما زيادة عمر فهي تعزيرات والتعزير إلى رأي الإمام إن شاء فعله وإن شاء تركه بحسب

(١) المفتي فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم رحمه الله: بتاريخ شهر صفر لسنة

١٣٥٨ هجرية - ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ م - <http://www.islamic-council.com>

council.com

(٢) الموسوعة الطبية الفقهية للدكتور/ أحمد محمد كنعان ص ٤٣٥ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٩٠ .

(٤) الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٣١٧ بتصرف .

المصلحة في فعله وتركه فرآه عمر ففعله ولم يره النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا علي فتركوه ، ولو كانت الزيادة حدًا لم يتركها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه ولم يتركها علي رضي الله عنه بعد فعل عمر^(١) .

أجيب من وجهين:

الأول: أن الظاهر هو أن الحد ثمانون فلا يعدل عنه إلا بدليل، كما أنه ورد قول عبد الرحمن بن عوف لعمر رضي الله عنهما : أخف الحدود ثمانون فأخذ عمر بقوله وهذا يقتضي أنه ضرب الثمانين كلها حدًا .

الثاني: أن الزيادة على الأربعين لو كانت تعزيرًا لم يجز أن تبلغ أربعين؛ لأن التعزير لا يجوز أن يكون مساويًا للحدود^(٢) .

الوجه الثاني من المناقشة: تحمل الرواية بجريديتين، على أن إحداهما بعد الأخرى؛ لأن الأولى تقطعت فأخذ الثانية^(٣) .

٢- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتِيَ بُنْعِيمَانَ، أَوْ بَابِنِ نَعِيمَانَ، وَهُوَ سَكَرَانٌ، فَشَقَّ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضْرِبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَهُ)^(١) .

(١) شرح النووي على مسلم ج ١١ ص ٢١٧ .

(٢) الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣) المرجع السابق .

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ، قَالَ: (اضْرِبُوهُ) قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: [فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِتَوْبِهِ، ...] (٢) .
وجه الدلالة:

دل حديث عقبة بن الحارث وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد في حدّ الشارب إلى عدد من الضرب يكون حدًا، وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يضربوه بالجريد والنعال والثياب والأيدي، وإنما ضرب أبو بكر بعده أربعين على التحرى منه لضربه صلى الله عليه وسلم إذ لم يوقفهم على حد في ذلك، فثبت بهذا كله أن التوقيف في حد الخمر على ثمانين إنما كان في زمن عمر وانهقاد إجماع الصحابة على ذلك، فلا تجوز مخالفتهم ؛ لأن إجماعهم معصوم (٣) .

وأما الأثر: فما روي عن ابنِ وَبَرَةَ الْكَلْبِيِّ ، قَالَ: أُرْسَلَنِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى عُمَرَ، فَأَتَيْتُهُ وَمَعَهُ عُمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَهُمْ مَعَهُ مُنْكَوُونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحدود - باب الضرب بالجريد والنعال ج ٦ ص ٢٤٨٨، حديث رقم (٦٣٩٣).

(٢) المرجع السابق: ص ٢٤٨٨، حديث رقم (٦٣٩٥) .

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال، دار النشر/ مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ج ٨ ص ٣٩٦ .

أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ انْهَمَكُوا فِي
 الْخَمْرِ، وَتَحَاقُوا الْعُقُوبَةَ فِيهِ، فَقَالَ عُمَرُ: [هُمْ هَوْلَاءِ عِنْدَكَ فَسَلِّهِمْ، فَقَالَ
 عَلِيٌّ: نَرَاهُ إِذَا سَكَرَ هَذِي، وَإِنْ هَذِي أَفْتَرِي، وَعَلَى الْمُفْتَرِي ثَمَانِينَ،
 فَقَالَ عُمَرُ: أَبْلُغْ صَاحِبَكَ مَا قَالَ، قَالَ: فَجَلَدَ خَالِدٌ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَجَلَدَ
 عُمَرُ ثَمَانِينَ، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ إِذَا أَتَى بِالرَّجُلِ الضَّعِيفِ الَّذِي كَانَتْ بِهِ
 الدِّلَّةُ ضَرْبَهُ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَجَلَدَ عُمَانُ أَيْضًا ثَمَانِينَ وَأَرْبَعِينَ] (١).

وجه الدلالة: دل ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم على أن حد
 الخمر هو الجلد ثمانين، وأن كلها حداً، لما ورد من جواب علي رضي
 الله عنه على سؤال عمر فيما يجب عليه من الحد فأجابه بثمانين وقاسه
 على حد الفرية .

أما الإجماع: فقد أجمع أي الصحابة واتفقوا على أن الحد ثمانون وحكم
 بذلك على مالأ منهم ولم يعلم لأحد فيه مخالفة فنثبت أنه إجماع (٢) .

نوقش: بأن دعوى إجماع الصحابة غير مسلمة؛ لأن أبا بكر رضي الله
 عنه تحرى ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فوجده أربعين
 فعمل به ولا يعلم له في زمنه مخالف فإن كان السكوت إجماعاً فهذا
 الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى؛ لأن مستنده

(١) أخرجه الدارقطني في سننه - كتاب الحدود والديات وغيره ج٤ ص١٩٦،

حديث رقم (٣٣٢١).

(٢) المنتقى ج٣ ص ١٤٤ .

فعل النبي صلى الله عليه و سلم ومن ثم رجع إليه علي ففعله في زمن عثمان بحضرته وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي^(١) . وقوله: [جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي]^(٢) .

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني على ما ذهبوا إليه بالسنة والمعقول:

أما السنة فأحاديث منها:

١- رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ، وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ)^(٣)

٢- رُوِيَ عَنْ حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو سَاسَانَ قَالَ: [شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأْتِيَ بِالْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَبَّأً، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَبَّأً حَتَّى شَرِبَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ فَمَنْ فَاجَلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: فَمَنْ يَا حَسَنُ فَاجَلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَّ حَارَهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَهَا فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرَ: فَمَنْ فَاجَلِدْهُ،

(١) فتح الباري لابن حجر ج ١٢ ص ٧٥، تحفة الأحوذى ج ٤ ص ٥٩٩ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الحدود - باب حد الخمر ج ٣ ص ١٣٣١ حديث رقم (١٧٠٧) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الحدود - باب حد الخمر ج ٣ ص ١٣٣١ حديث رقم (١٧٠٦) .

فَجَلَدَهُ وَعَلِيٌّ يَعُدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ ثُمَّ، قَالَ: جَلَدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعَمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سَنَةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ" [(١) .

وجه الدلالة من الحديثين: دل ظاهرهما على أن حد شارب الخمر هو أربعون جلدة لما أخبر به علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتصاره على الأربعين (٢) .

قال الحافظ: في التلخيص: " فلو كان هو المشير بالثمانين ما أضافها إلى عمر، ولم يعمل بها، لكن يمكن أن يقال: إنه قال لعمر باجتهاد، ثم تغير اجتهاده " (٣) .

قال ابن القيم: "ومن تأمل الأحاديث رآها تدل على أن الأربعين حد والأربعون الزائدة عليها تعزير اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم " (٤) وأما المعقول:

الأول: أن شرب الخمر سبب يوجب الحد فوجب أن يختص بعدد لا يشاركه غيره فيه، كالزنا والقذف .

الثاني: أن الحدود تترتب بحسب اختلاف الأجرام، فما كان جرمه أغلظ كان الحد فيه أكثر؛ ولأن الزنا لما غلظ جرمه للاشتراك فيه غلظ حده،

(١) سبق تخريجه ص .

(٢) الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٣١٨ .

(٣) التلخيص الحبير ج ٤ ص ١٤٣ .

(٤) زاد المعاد ج ٥ ص ٤١ .

والقذف لما اختص بالتعدي إلى واحد كان أخف من الزنا، والخمر لما
اختص بواحد لم يتعد عنه، وجب أن يكون أخف من القذف^(١) .

الرأي الرابع

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات أرى -
والله أعلم - رجحان القول بأن حد شارب الخمر أربعون جلدة؛ وذلك
لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ،
وتحمل الزيادة من عمر رضي الله عنه على أنها تعزيز يجوز للإمام
فعلها إذا رأى المصلحة تقتضي ذلك .

سادساً: حد الردة: المرتد إن لم تظهر توبته قتل بالسيف باتفاق الفقهاء
(٢) ؛ لما في التقلب في الدين استخفاف بالدين .

لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: (مَنْ بَدَّلَ
دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ) (٣) .

(١) الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٤ ، تبصرة الحكام ، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، ج ٢
ص ٢٧٨ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٠٤ ، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٢٢ ، الفروع
ج ٦ ص ١٦٩ ، المغني ج ٩ ص ٣ ، عيون الأزهارة ص ٤٨٥ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم - باب
حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ج ٦ ص ٢٥٣٧ حديث رقم (٦٥٢٤) .

المبحث الثالث

الحكمة من تشريع الحدود والقصاص

رتب الإسلام الحدود عقوبات تجابه بعض المعاصي، فكان من بعض حكم تشريع هذه الحدود أو العقوبات ^(١) :
١- رحمة من الله بعباده فهي صادرة عن رحمة الله وإرادة الإحسان إليهم .

(١) تبين الحقائق للزليعي ج ٣ ص ١٧١، ط/ دار الكتاب الإسلامي ، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣، البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ١٦٨، ١٦٧، الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٤، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٥٨ ، المحلى ج ١٢ ص ١٢ .

٢- زجر الناس وردعهم عن اقتراف تلك الجرائم، ويدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون﴾ (١). وقوله تعالى في حد الحراية: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ (٢)، فقد جاء عن أبي العالية قوله: جعل الله القصاص حياة، فكم من رجل يريد أن يقتل فتمنعه مخافة أن يقتل (٣)، والنفس البشرية جبلت على الابتعاد عن ما يؤلمها ويوجعها. فإذا علم الإنسان أن اقترافه للجريمة سيفضي إلى نزول العقوبة به، كف عن الإجرام.

٣- فالمرتكب لإحدى هذه الجرائم سيجد نفسه في مواجهة المجتمع لا فرد بعينه أو أفراد، وفي ذلك من الرهبة والردع ما يجعله يفكر مراراً قبل الإقدام (٤).

٤- أن بتطبيق حدود الله يستجيب الإنسان بها لنداء العقل الذي يوازن بين ما تنطوي عليه الجناية من لذة وما ينطوي عليه الحد من إيلاام بدني

(١) سورة البقرة الآية: ١٧٩.

(٢) سورة المائدة الآية: ٣٣.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٤٩٢.

(٤) أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع للدكتور محمد حسين الذهبي ص ٥٠،

الطبعة الثانية ١٤٠٧-١٩٨٦ م، الناشر مكتبة وهبة.

ونفسي ينكافأ معها إن لم يزد عليها^(١)، وهذا من فحوى قول الله تعالى ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾^(٢) .

٥- كما أن في إقامة الحدود طهارة من الذنوب لمرتكبيها وكفارة لجريماتهم لما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه من حديث المرأة الجهنية التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر في شأنها: (لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ)^(٣)، وهذا بناء على الرأي الراجح من أقوال الفقهاء، حيث قد اختلف الفقهاء في الحدود: هل هي جوارب وكفارات لمن أقيمت عليه وبالتالي فلا يعذب المحدود في الآخرة أم هي مجرد زواجر عن ارتكاب الحدود وليست كفارات؟ وذلك على قولين:

القول الأول: أن الحدود جوارب للمسلم وكفارات، تسقط عقوبتها في الآخرة إذا استوفيت في الدنيا وإن لم يتوبوا وهذا قول أكثر أهل العلم منهم المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، ووافقهم الظاهرية^(١) باستثناء حد الحرابة،

(١) المرجع السابق ص ٤١ .

(٢) سورة النازعات الآية ٤٠ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه - كتاب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب تربيص الرجم بالحبل حتى تضع ج ٤ ص ٣٣ حديث رقم (١٤٣٥)، وقال حديث حسن صحيح .

(٤) حاشية العدوي ج ٢ ص ٢٨٨، حاشية الصاوي ج ٤ ص ٣٣٥، ط/ دار المعارف، المقدمات الممهدة ج ٣ ص ٢٧٩، ط/ دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٥) الأم ج ٦ ص ١٤٩، البجيرمي على الخطيب ج ٤ ص ١٦٧، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٨ .

وهو قول طائفة من متأخري المفسرين كابن عاشور^(٢)، وابن عجيبة^(٣)، وهو ما أفتى به فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي^(٤)، وفضيلة الشيخ عطية صقر^(٥)،

وفضيلة الشيخ يوسف الشبيلي^(٦)، وفضيلة الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين^(٧) .

وقال القاضي عياض: "أكثر العلماء ذهبوا إلى أن الحدود كفارة"^(٨) .
القول الثاني: أن الحدود زواجر وليست كفارات، وعلى مرتكبها أن يتوب إلى الله توبة نصوحًا حتى يكفر الله ذنبه وهو قول الحنفية^(١)، والحنابلة^(٢) .

-
- (١) المحلى ج ١٢ ص ١٢ .
 - (٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ١٥١، دار النشر : دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس .
 - (٣) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لابن عجيبة ج ٢ ص ٤٥ ، الناشر : الدكتور/ حسن عباس زكى - القاهرة .
 - (٤) <http://www.islamnor.com> .
 - (٥) موقع وزارة الأوقاف المصرية: <http://www.islamic-council.com> .
 - (٦) فقه الجنائيات للدكتور/ يوسف الشبيلي ص ٤٤، مذكرة تم تفرغها من الدروس التي أقيمت في المعهد الإسلامي بواشنطن.
 - (٧) الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين ج ١٤ ص ٢٠٦ .
 - (٨) نيل الأوطار ج ٧ ص ٦٤ .

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل اصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ (٣) .

وجه الدلالة: ففي قوله تعالى: ﴿فمن تصدق به﴾ أي: بالدم، بأن عفى عن الجارح أو القاتل فلم يقتص، ﴿فهو كفارة له﴾ أي للمقتول، يغفر الله ذنوبه ويعظم أجره، أو كفارة للقاتل أو الجارح، يعفو الله بذلك عن القاتل؛ لأن صاحب الحق قد عفا عنه، أو كفارة للعافي؛ لأنه مسامح في حقه، أو من تصدق بنفسه ومكنها من القصاص فهو كفارة له، اقتص منه أو عفى عنه. وفيه دليل على أن الحدود مكفرة لا زواجر (٤).
روي ابن أبي شيبة عن مغيرة عن إبراهيم ﴿فمن تصدق به فهو كفارة له﴾ قال: للمجروح، وقال مجاهد: للجارح (٥) .

أما السنة فأحاديث منها ما يلي:

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٣، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤ ، تبين الحقائق ج ٣ ص ١٦٣ .

(٢) كشف القناع ج ٦ ص ١٧٨، الآداب الشرعية (مؤسسة قرطبة-القاهرة-د. ط. د. ت) ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) سورة المائدة جزء من الآية ٤٥ .

(٤) البحر المديد ج ٢ ص ٤٤، ٤٥ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٦ ص ٤٤٤ ، دار الفكر .

١- ما روي أَنَّ عُبَادَةَ بِنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ النَّبِيَّاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ، وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: (بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِفُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَيَّ اللَّهُ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ) فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ (١).

٢- روي عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَصَابَ حَدًّا فَعَجَّلَ عُقُوبَتَهُ فِي الدُّنْيَا فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُنْتَبَى عَلَى عَبْدِهِ الْعُقُوبَةُ فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَصَابَ حَدًّا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَفَا عَنْهُ فَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ) (٢).

وجه الدلالة من الحديثين الشريفين: دل ظاهرهما على أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود" (٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الإيمان - باب علامة الإيمان حب الأنصار ج ص حديث رقم (١٨) واللفظ له، ومسلم في صحيحه - كتاب الحدود - باب الحدود كفارات لأهلها حديث رقم (١٧٠٩).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه - كتاب - باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن ج ٥ ص ١٦ حديث رقم (٢٦٢٦).

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ٦٨ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ٦٦، شرح النووي على مسلم ج ١١ ص ٢٢٤.

نوقش: بأنه يجب حمل الحديث على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنه هو الظاهر؛ لأن الظاهر أن ضربه أو رجمه يكون معه توبة منه لذوقه سبب فعله فتقيد به جمعاً بين الأدلة^(١).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني على ما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة:

اما الكتاب فأيات منها :

١- قال تعالى: ﴿ **وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين** ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: أمر الله سبحانه وتعالى أن تقام الحدود علانية، وأن يشهدها طائفة من المؤمنين اتعاضاً واعتباراً، وهذا يدل على أنها زواجر، فإذا أقيمت هذه الحدود أحييت قلوب الناس وانزجروا، فقل أن يرفع شخص يده راجماً لمحصن أن يقع فيما وقع فيه، وإذا رأت عيناه تألم الزاني الذي يقام عليه حد الجلد؛ فإنه يتألم لذلك، وينزجر، فهي زواجر وروادع تمنع وتزجر^(٣).

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٣.

(٢) سورة النور جزء من الآية رقم ٢ .

(٣) شرح زاد المستنقع للشنقيطي ج ٦ ص ٣٧٢ نقلاً من :

٢- قال تعالى: ﴿ ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾^(١) .

وجه الاستدلال:

قال الجصاص: "يدل على أن إقامة الحد عليه لا تكون كفارة لذنوبه، لإخبار الله تعالى بوعيده في الآخرة بعد إقامة الحد عليهم"^(٢) .

ففي الآية الكريمة أخبر الله سبحانه وتعالى أن جزاء فعلهم عقوبةً دنيويةً وعقوبةً أخرويةً إلا من تاب فإنها تسقط عنه العقوبة الأخروية؛ للإجماع على أن التوبة لا تسقط الحد في الدنيا^(٣) .

حيث أن إسم الإشارة في الآية الكريمة يعود إلى التقتيل أو التصليب أو النفي فقد جمع الله تعالى بين عذاب الدنيا والآخرة عليهم وأسقط عذاب الآخرة بالتوبة^(٤) .

أجاب ابن بطال على هذا الاستدلال بقوله: "أن الوعيد في المحاربة عند جميع المؤمنين مرتب على قول الله: ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به

(١) سورة المائدة جزء من الآية: ٣٣ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٥٧٩ ، ط/ دار الفكر .

(٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢١١ ، ط/ دار الفكر .

(٤) البحر الرائق ج ٥ ص ٣ .

ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴿^(١) فتأويل آية المحاربين ﴿ ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾^(٢) إن شاء الله تعالى بقوله: ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وهذه الآية تبطل نفاذ الوعيد على غير أهل الشرك، إلا أن ذكر الشرك في حديث عبادة مع سائر المعاصي لا يوجب أن من عوقب في الدنيا وهو مشرك أن ذلك كفارة له؛ لأن الأمة مجمعة على تخليد الكفار في النار وبذلك نطق الكتاب والسنة".

- كما أن النص على العقوبة في الدنيا والآخرة في آية المحاربة لا يلزم اجتماعهما؛ لما وجد من أدلة تدلّ على أن عقوبة الدنيا تسقط عقوبة الآخرة .

واستدل الزيلعي على عدم كونه مطهراً من الذنب بأنه يقام على الكافر ولا مطهر له اتفاقاً^(٣).

الرأي الراجح

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات أرى - والله أعلم - أن الرأي الراجح هو أن الحدود زواجر تزجر وتمنع من

(١) سورة النساء جزء من الآية: ٤٨ .

(٢) سورة المائدة جزء من الآية: ٣٣ .

(٣) المرجع السابق .

ارتكابها وجوابر فلا تتكرر على مرتكبها في الآخرة ما دام قد استوفى العقوبة في الدنيا وذلك جمعاً بين الأدلة، وحتى لا يستوي من أقيم عليه الحد مع من لم يقام الحد عليه .

- كما ترجم البخاري صراحة بذلك في صحيحه فقال: "باب الحدود كفارة"^(١) .

وهذا كله في الحق الخالص لله، الذي ليست له علاقة بحقوق العباد ، أما ما فيه حق للعباد فلا بد من رد هذه الحقوق أو طلب العفو والتنازل عنها، فإن لم يفعل ذلك طالبه أهل الحقوق بحقوقهم يوم القيامة، وإن كان صادق التوبة في الدنيا مع الله، وحاول رد الحقوق لأصحابها، أو طلب العفو منهم ولم يستطع فالمرجو من الله - ورحمته واسعة - أن يطلب له العفو منهم^(٢) .

٦- صيانة المجتمع عن الفساد، فتحقق الطمأنينة ويشيع الأمن بين أفراد المجتمع، ويسود الاستقرار .

(١) صحيح البخاري ج ٨ ص ١٥٩ .

(٢) موقع وزارة الأوقاف المصرية: [http://www.islamic-](http://www.islamic-council.com)

[council.com](http://www.islamic-council.com) .

قال ابن القيم: " فكان من بعض حكمته سبحانه وتعالى ورحمته أن شرع العقوبات في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض في النفوس والأبدان والأعراض والأموال كالقتل والجراح والقذف والسرقة فأحكم سبحانه وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الإحكام وشرعها على أكمل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والزجر مع عدم المجاوزة لما يستحقه الجاني من الردع فلم يشرع في الكذب قطع اللسان ولا القتل ولا في الزنا الخصاص ولا في السرقة إعدام النفس وإنما شرع لهم في ذلك ما هو موجب أسمائه وصفاته من حكمته ورحمته ولطفه وإحسانه وعدله لتزول النوائب وتنقطع الأطماع عن التظالم والعدوان ويقتنع كل إنسان بما أتاه مالكة وخالقه فلا يطمع في استلاب غير حقه " (١).

(١) إعلام الموقعين لابن القيم ، ط/ دار الكتب العلمية ، ج ٢ ص ٧٣ .

المبحث الرابع
حكم التخدير حال إقامة الحدود
ويشتمل على أربعة مطالب
المطلب الأول
حكم التخدير حال إقامة حد الرجم

لم أجد للفقهاء المتقدمين قولاً في هذه المسألة، ولعل السبب في ذلك هو أن التطور الحاصل في علم التخدير واستخدامه بالصورة الموسعة حدث في العصر الحاضر ولما كانت العقوبة في الحدود تختلف من حد لآخر وذلك لاختلاف المقصود من كل عقوبة كان حكم التخدير حال إقامة الحدود مختلفاً من حد لآخر وهذا سوف يتضح من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول
حكم التخدير حال إقامة حد الرجم

إذا كان الحد المراد تنفيذه هو الرجم وذلك في حق الزاني المحصن فأرى - والله أعلم - أنه لا يجوز تخدير المرجوم حال تنفيذ حد الرجم وهو قول لبعض العلماء المعاصرين منهم فضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين^(١)، وفضيلة الشيخ محمد بن محمد المختار

(١) شرح عمدة الفقه لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين ج٣ ص ١٨٠٥، ط/ مكتبة الرشد، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٩هـ.

الشنقيطي^(١)، وفضيلة الدكتور/ سعد بن علي بن تركي^(٢)، وبه قال آيه الله السيد محمود الهاشمي^(٣) وغيرهم^(٤) .

وذلك للأدلة الآتية:

أولاً: الاستدلال بعموم الأدلة التي تقضي بأن الإيلام والأذى في العقوبة المقررة شرعاً أمر مطلوب بل هو شرط فيها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾^(٥) .

فقوله تعالى: ﴿ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله﴾ يدل على إرادة العذاب من إقامة الحد، بل ونهاية الآية الكريمة صريح في إرادة العذاب أيضاً حيث ورد التعبير بالعذاب بقوله تعالى: ﴿وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾.

(١) شرح زاد المستقنع للشنقيطي ج ١٥ ص ٣٦٣.

(٢) النوازل الفقهية في الجنايات والحدود رسالة ماجستير للباحث سعد بن علي ص ١١٧ .

(٣) وهو من علماء الإمامية المعاصرين انظر: قراءات فقهية معاصرة ١ ص ٤ .

(٤) أحكام الحقن الطبية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن إعداد الطالب/ عاصم بن عبدالله المطول، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله السند للعام الجامعي ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ انظر ملخص البحث ٦٤ .

(٥) سورة النور آية رقم ٢ .

ثانياً: كما استدلوا بالأثر المروي عن عُمَرَ رضي الله عنه أنه قالَ في خُطْبَتِهِ: [إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا نَبِيًّا ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا ، وَكَانَ فِيهَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةَ الرَّجْمِ ، فَتَلَوْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا ، فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) وَقَدْ رَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ] (١).

قال ابن عاشور: "والنكال: اسم مصدر نكل به تنكيلاً ومعناه إيقاع أذى شديد على الغير من التشهير بذلك بحيث ينكل أي يرد ويصرف من يشاهده عن أن يأتي بمثل ما عومل به المنكل به فهو مشتق من النكول وهو النكوص والهروب" (٢). ولا يتحقق النكال إلا بالشعور بالإيلام والعذاب .

ثالثاً: أن هروب المرجوم في حال الرجم إن ثبت زناه بإقراره رجوع عنه، فلا يلحق لتنفيذ الحد (٣)، بدليل ما روي عن أبي هريرة قال: جاء مَاعِزُ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى،

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للعسقلاني ج ٤ ص ٩٦ ، ط/ مؤسسة قرطبة واللفظ له، المستدرک علی الصحیحین- کتاب الحدود- باب من كفر بالرجم فقد كفر بالقرآن ج ٥ ص ٥١٤ حديث رقم (٣٣٤٦) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ٣٠ ص ٨١ ، ط/ دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس.

(٣) المبسوط ج ٩ ص ١٩١، الأحكام السلطانية ج ١ ص ٢٨٠، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٤ ص ٢٢٢، ط/ دار الحديث، مغني المحتاج ج ٥ ص ٤٥٣، الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٤٧، أسنى المطالب ج ٤ ص ١٣٢، المغني ج ٩ ص ٣٧ ، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٦٧، المختصر النافع ص ٢٩٣.

فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخِرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخِرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ، فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَرَّ يَشْتَدُّ، حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٌ فَضْرِبَهُ بِهِ، وَضْرِبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ)^(١).

وتخدير المرجوم حال تنفيذ الحد يمنعه عن رجوعه عن الإقرار^(٢).
 رابعاً: جاءت السنة النبوية مبينة كيفية تنفيذ العقوبة في المرجوم وذلك بتصويب الحجارة على كل موضع من البدن، وما ذلك إلا ليزوق البدن كله، مرارة الألم ولوعته، كما ذاق الجسم كله لذة الزنا، وإلا لما عوقب بهذه الصفة، وعلى هذه الكيفية^(٣)، والتخدير يمنع شعوره بذلك، ويدل على ذلك ما روي عن أبي أمامة بن سهل، أَنَّ خَالَتَهُ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: لَقَدْ

(١) أخرجه الترمذي في سننه - كتاب الحدود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب ماجاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع ج ٤ ص ٢٧، ٢٨ حديث رقم (١٤٢٨) وقال حديث حسن .

(٢) حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ١٧ بحث منشور بمجلة العدل عدده ٥٥ شهر رجب من عام ١٤٣٣ هـ، السنة الرابعة عشرة .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٩، حاشيتنا قليوبي وعميرة ج ٤ ص ١٨٣، الحاوي الكبير ج ١٧ ص ٣٤، مغني المحتاج ج ٥ ص ٤٥٧، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٠٤، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٤٣، النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ١١٨.

أَقْرَأْنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيَةَ الرَّجْمِ: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ
فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ بِمَا قَضَى مِنَ النَّذَّةِ)^(١) .

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى - كتاب الرجم - باب نسخ الجلد عن الثيب
ج ٦ ص ٤٠٦ حديث رقم (٧١٠٨)، الناشر/ مؤسسة الرسالة - بيروت، قال
أبو جعفر في الناسخ والمنسوخ ص ٦١ : وإسناد الحديث صحيح، وقال
الهيتمي في مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٦٨ : رجاله رجال الصحيح .

المطلب الثاني

حكم التخدير حال تنفيذ حد القتل

إذا كان الحد المراد تنفيذه هو القتل بالسيف وهو عقوبة للمرتد وإحدى عقوبات حد الحرابة وهو في حالة ما إذا قتل، ولم يأخذ المال، وإن قتل وأخذ المال قتل، وصلب. فهل يباح تخديره حال حال تنفيذ حد القتل فيه؟ للإجابة على ذلك نقول وبالله التوفيق:

يباح التخدير حال استيفاء عقوبة القتل وهو ما قرره مجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية بهيئته الدائمة^(١) وقول لبعض العلماء المعاصرين منهم فضيلة الشيخ/ سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي^(٢)، وفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين^(٣)، وفضيلة الدكتور/ سعد بن علي بن تركي^(٤).

(١) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي البارودي العتيبي ص ١٩٣، الطبعة الثانية ١٤٢٧ .

(٢) وهو عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام فرع منطقة الرياض: الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي البارودي العتيبي ص ١٩٣، الطبعة الثانية ١٤٢٧، النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ١١٨، التداوي في استيفاء العقوبات البدنية ص ٢٧ .

(٣) شرح عمدة الفقه لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين ج ٣ ص ١٨١٩ .

(٤) النوازل الفقهية في الجنايات والحدود رسالة ماجستير للباحث سعد بن علي بن تركي إشراف د/ سعد بن عمر الخراشي ص ١١٨ .

واستدلوا على ذلك بالسنة والمعقول:

أما السنة: فيما روي عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ)^(١) .

وجه الدلالة:

أمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان في كل شيء، وتخدير المعاقب بالقتل فيه تسهيل وتخفيف عليه ، فيكون داخلاً في الإحسان لما فيه من تخفيف الألم^(٢) .

وأما المعقول: فلأن المقصود من معاقبة المحدود هو إزهاق روحه وهذا حاصل مع التخدير، وإنما يكون تأثير المخدر في سكون المحدود؛ لئلا يضطرب ويتحرك حال قتله مما يعود ذلك بالمصلحة عليه ويسهل قتله^(٣) .

(١) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح - كتاب الديات - باب ما جاء في النهي عن المثلة ج ٤ ص ١٦ حديث رقم (١٤٠٩) وقال هذا حديث حسن صحيح، ط/ دار الكتب العلمية .

(٢) حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ١٨، نقلاً من التداوي في استيفاء العقوبات البدنية ص ٢٧ .

(٣) حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ١٨ ، النوازل الفقهية في الجنايات والحدود رسالة ماجستير للباحث سعد بن علي بن تركي إشراف د/ سعد بن عمر الخراشي ص ١١٨ .

المطلب الثالث

حكم التخدير حال إقامة حد الجلد

حد الجلد هو عقوبة للزاني غير المحصن وكذلك للقاذف بالزنا وللسكران فإذا كانت هذه العقوبة هي المراد تنفيذها على المحدود فأرى - والله أعلم - أنه لا يجوز التخدير حال تنفيذ حد الجلد وهو قول لبعض العلماء المعاصرين منهم فضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين^(١)، وبه قال آية الله السيد محمود الهاشمي^(٢) وغيرهم^(٣).

وذلك للأدلة الآتية:

١- قال تعالى : ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾^(٤).

(١) شرح عمدة الفقه لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين ج٣ ص ١٨٠٥، ط/ مكتبة الرشد ، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٩هـ.

(٢) وهو من علماء الإمامية المعاصرين انظر: قراءات فقهية معاصرة ١ ص ١ .

(٣) انظر: النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ١١٧ ، أحكام الحقن الطبية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن إعداد الطالب/ عاصم بن عبدالله المطول، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله السند للعام الجامعي ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ انظر ملخص البحث ٦٤ ، حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ١٩ .

(٤) سورة النور الآية : ٣ .

وجه الدلالة:

دل قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ على أن الجلد يجب أن يكون موجعًا ومؤلمًا، ولما كان المباشر له قد يرق على المجلود من وجعه، نهى المسلمون أن تأخذهم رأفة بالزانية والزاني فيتركوا الحد أو ينقصوه، فالرأفة تقع في نفس الإنسان بدون اختيار منه، وبالتالي فلم يتعلق بها النهي، وإنما النهي كناية عن أثرها وهو ترك الحد أو نقصانه. وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ تفيد بأن هذه الرأفة غير محمودة؛ لأنها تعطل أحكامه سبحانه وتعالى، والله سبحانه وتعالى إنما شرع الحدود استصلاحًا فكانت الرأفة في إقامتها فسادًا^(١).

وقوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ فيها تحذير شديد من أن يتأثر المباشر للحد بالرأفة بهما، بحيث يفرض أنهم لا يؤمنون، فعطف الإيمان باليوم الآخر على الإيمان بالله ؛ للتذكير بأن الرأفة بهما في تعطيل الحد أو نقصه نسيان لليوم الآخر، فإن تلك الرأفة تفضي بهما إلى أن يؤخذ منهما العقاب يوم القيامة فهي رأفة ضارة^(٢). وفي مسند أبي يعلى عن حذيفة مرفوعا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَيُّمَا رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عَشْرَةِ أَنْفُسٍ ، عَلِمَ أَنَّ فِي الْعَشْرَةِ أَفْضَلَ مِمَّنْ اسْتَعْمَلَ ، فَقَدْ غَشَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَعَشَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُؤْتَى بِالَّذِي ضَرَبَ فَوْقَ الْحَدِّ ، فَيَقُولُ : عَبْدِي لِمَ ضَرَبْتَ فَوْقَ مَا أَمَرْتُكَ ؟

(١) التحرير والتنوير ج ١٩ ص ١٥١، ١٥٠.

(٢) المرجع السابق.

فَيَقُولُ : غَضِبْتُ ، فَيَقُولُ : أَكَانَ غَضْبُكَ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ مِنْ غَضْبِي؟ ،
يُوتَى بِالَّذِي قَصَرَ، فَيَقُولُ: عَبْدِي لِمَ قَصَّرْتَ؟ فَيَقُولُ: رَحِمْتُهُ، فَيَقُولُ:
أَكَانَتْ رَحِمَتُكَ أَنْ تَكُونَ أَشَدَّ مِنْ رَحِمْتِي؟ فَيُؤَمَّرُ بِهِمَا جَمِيعًا إِلَى
النَّارِ (١) فكان ذلك دليلاً على حرمة التخدير حال تنفيذ حد الجلد لما في
التخدير من إذهاب الألم وهذا من الرأفة.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) سُمِّيَ
الله سبحانه وتعالى الجلد عذاباً وهذا يدل على أن العذاب مقصود من
تنفيذ هذه العقوبة، مما يدل على أن تخديره محرم لأنه يمنع العذاب .
أما السنة: فما روي عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ
بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوْطٍ فَأَتِيَّ بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ فَقَالَ: (فَوْقَ هَذَا) فَأَتِيَّ
بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تَقْطَعْ ثَمَرَتَهُ. فَقَالَ: (دُونَ هَذَا) فَأَتِيَّ بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ
وَلَانَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجُلِدَ. ثُمَّ قَالَ: (أَيُّهَا
النَّاسُ قَدْ أَنْ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ
الْقَادُورَاتِ شَيْئًا. فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ. فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ
عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ) (٣).

-
- (١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر - كتاب الخلافة والإمارة -
بابُ فَضْلِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ وَذَمِّ الْجَائِرِ حَدِيثِ رَقْمِ (٢٢٢١) .
(٢) سورة النور جزء من الآية رقم ٢ .
(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ - كتاب الحدود - باب مَا جَاءَ فِيهِمْ اعْتَرَفَ
عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا ج ١ ص ٦٣١، ٦٣٠ حديث رقم (١٥٦٢) .

وجه الدلالة: دل ظاهر الحديث على أن الجلد إنما يكون بسوط متوسط أي لا جديد فينتلف، ولا خلق فلا يؤلم ، فكان المقصود منه إيلامه وزجره^(١)، وبالتالي فيمنع التخدير لأنه يمنع الألم .

جاء في كشف القناع: "وكل موضع وجب فيه الضرب من حد أو تعزير فشرطه التأليم"^(٢).

وأما الأثر: فما روي عن أبي عثمان قال : أتني عمر برجل في حد، فأتني بسوط فقال: (أريد ألين من هذا)، فأتني بسوط فيه لين فقال : (أريد أشد من هذا)، فأتني بسوط بين السوطين فقال: (اضرب ولا يرى إبطك، وأعط كل عضو حقه)^(٣) .

وجه الدلالة: دل ظاهر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أن الجلد إنما يكون لكل البدن وبسوط معتدل بين الشدة واللين مما يدل على أن المقصود من الجلد هو شعور المحدود بالألم، واستعمال المخدر يمنع من ذلك.

وأما القياس فمن وجهين:

(١) الحاوي الكبير ج١٧ ص٣٤٥ ، شرح الزركشي ج٦ ص٣٩١، كشف القناع

ج٦ ص٨١.

(٢) كشف القناع ج٦ ص٨١ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبعة في مصنفه - كتاب الحدود - باب ما جاء في الضرب في

الحد ج٦ ص٥٣٨ أثر رقم (١)، الناشر/ دار الفكر .

الأول: قياس جلد الزاني حال تخديره على جلد السكران حال سكره فكما منع جمهور الفقهاء^(١) جلد السكران حال سكره حتى يصحو ويفيق، فكذا لا يجوز جلد الزاني حال تخديره بجامع فوات المقصود من الجلد وهو التألم والزجر مع فوات رجوعه إن كان ذلك بإقراره. فقد روى ابنُ أبي الزناد، عن أبيه، عن الفقهاء من أهل المدينة كانوا يقولون: [لَأُجْلَدَ السَّكَرَانُ حَتَّى يَصْحُوَ]^(٢).

جاء في شرح مختصر خليل للخرشي: " فلو جلده الإمام قبل صحوه، فإن الحد يعاد عليه ثانيًا لعدم فائدة الحد وهو التألم والإحساس، وهو منتف في حالة سكره " ^(٣).

(١) المبسوط ج ٢٤ ص ١١، تبين الحقائق ج ٣ ص ١٩٦، المدونة ج ٤ ص ٥٤٢ شرح مختصر خليل للخرشي ج ٨ ص ١٠٨، نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٧، حاشيتنا قلوبية وعميرة ج ٤ ص ٢٠٥، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٦٥، المغني ج ٩ ص ١٦٥، السيل الجرار ص ٨٥٥، المختصر النافع للحلي ص ٣٠٠، ط/ دار الأضواء. بتصرف من الباحثة . بينما أضاف الظاهرية: أن السكران يحد حين يؤتى به، إلا أن يكون لا يحس أصلًا، ولا يفهم شيئًا، فيؤخر حتى يحس .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه -كتاب الأثرية والحد فيها - باب ما جاء في إقامة الحد في حال السكر أو حتى يذهب سكره ج ٨ ص ٥٥٢ حديث رقم (١٧٥٢٨)، الناشر/ دار الكتب العلمية.

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي ج ٨ ص ١٠٨، ١٠٩.

الثاني: فإذا كان المحدود مجرد من ثيابه الثقيلة التي تمنع أثر الضرب^(١) فمن باب أولى أن يمنع مما يزيل الألم كلية وذلك يكون بالمخدر .
جاء في المبدع: " فلو كان عليه فرو أو جبة محشوة نزعته ، لأنه لو ترك عليه ذلك لم يبال بالضرب"^(٢).
وأما المعقول: فلأن من مقاصد الشريعة الإسلامية في الحدود والقصاص التأديب، فبإقامة العقوبة على الجاني يزول من نفسه الخبث الذي بعثه على الجناية^(٣) . كما أن من شاهده وحضره يتعظ به ويزدجر لأجله ، ويشيع حديثه ؛ فيعتبر به من بعده^(٤) .

(١) المبسوط ج ٩ ص ٧٣، الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٥٢، حاشية الصاوي ج ٤ ص ٥٠٣، ط/
دار المعارف، شرح مختصر خليل ج ٨ ص ١٠٩، مغني المحتاج ج ٥ ص ٥٢٢، كشف
القناع ج ٦ ص ٨١، الروض المربع ج ١ ص ٤٦٢ .

(٢) المبدع ج ٧ ص ٣٦٩ .

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد ظاهر عاشور، ط/ دار النفائس للنشر
والتوزيع - الأردن ، الطبعة الثانية عام ١٤٢٩-٢٠٠١م، ص ٥١٦ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٣٣٥ .

المطلب الرابع

حكم التخدير حال الإلتلاف لعضو

إذا كانت العقوبة المراد تنفيذها هي القطع سواء كان لليد وهذا حد السرقة أو لليد والرجل وهو حد الحراية فهل يجوز التخدير حال استيفاء الحد؟ للجواب على ذلك نقول وبالله التوفيق: اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: جواز تخدير المحدود حال تنفيذ عقوبة القطع وهو قرار مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية^(١)، وكذلك هيئة كبار العلماء^(٢)، وهو اختيار الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله^(٣)، وقول لبعض العلماء المعاصرين^(٤)، منهم فضيلة الشيخ عبدالله

-
- (١) القرار رقم ٢٠/٥/١٤٥ بتاريخ ٦/٦/١٤٠٦ هـ. الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي البارودي العتيبي ص ١٩٣ ، ٤٧٨
- (٢) القرار رقم ١٩١ بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٤١٩ هـ. انظر: حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ٢١ .
- (٣) الشرح الممتع على زاد المستنقع للعثيمين ح ١٤ ص ٣٧٩، ٧٧، دار النشر/ دار ابن الجوزي.
- (٤) نوازل السرقة أحكامها وتطبيقاتها القضائية رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن إعداد الطالب فهد بادي المرشدي ص ٣٤ .

بن عبدالعزيز الجبرين^(١)، والدكتور يوسف الشبيلي^(٢)، ووافقهم بعض
العماء المعاصرين من الإمامية^(٣)، لكن هذا الجواز مقيد بالشروط
الآتية:

الشروط الأول: أن لا يكون في استخدام المخدر ضرراً أكبر على
الجاني من الآلام المترتبة عن استيفاء العقوبة، كأن يؤثر على بعض
أعضاء جسمه أو يؤدي إلى إيمانه للمخدرات ونحو ذلك، فإذا كان كذلك
فيمنع من الاستيفاء تحت التخدير^(٤)، لأن من القواعد الشرعية " الضرر
الأشد يزال بالضرر الأخف " ^(٥).

(١) شرح عمدة الفقه لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين
ج ١ ص ١٨٠٥.

(٢) فقه الجنايات للدكتور يوسف الشبيلي مذكرة تم تفريغها من الدروس التي
ألقيت في المعهد الإسلامي بواشنطن ص ٧٩. (٢) أحكام السرقة على ضوء
القرآن والسنة في شرح (شرائع الإسلام) للمحقق الحلبي إنما هو دراسات
فقهية استدلالية جامعة على ضوء كتاب الله الكريم وسنة رسوله ٩ ومذهب
أهل البيت: لعادل العلوي: <http://www.alawy.net/arabic/>

(٣) أحكام السرقة على ضوء القرآن والسنة في شرح (شرائع الإسلام) للمحقق
الحلبي، وهو دراسات فقهية استدلالية جامعة على ضوء كتاب الله الكريم
وسنة رسوله ٩ ومذهب أهل البيت: لعادل العلوي:

<http://www.alawy.net/arabic/>

(٤) الموسوعة الطبية الفقهية ص ٢٣٦ ، أحكام الجراحة الطبية ص ١٠٣ ،
١٢٤ ، الوجيز في أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها لفهد

بن عبد الله الحزمي ص ٥

(٥) درر الحكام شرح مجلة الأحكام ج ١ ص ٤٠ ، ط/ دار الجيل.

الشرط الثاني: أن يقتصر استخدام المخدر على القدر الذي يدفع الضر ولا يزداد على ذلك؛ فلو أمكن إستيفاء العقوبة بالتخدير الموضعي لا يستخدم التخدير الكلي ؛ لأن استخدام المخدر للعلاج والتداوي مقيد بالضرورة، واستيفاء عقوبة القطع تحت التخدير له حكم العلاج؛ لأن الغرض منه إزالة الإحساس بالألم، وما أبيح للضرورة يقدر بقدرها ولا يزداد عليها^(١).

الشرط الثالث: ألا يكون إزالة الإحساس بالألم عند استيفاء العقوبة بالمواد المسكرة كالخمر ونحوها، بل يكون بالمواد المفترية كالبنج ونحوها، لحرمة التداوي والعلاج بالخمر وما في حكمها من المواد المسكرة^(٢).

القول الثاني: حرمة تخدير العضو المراد قطعه حداً وهو قول لبعض العلماء المعاصرين منهم الدكتور/ خليفة الزرير^(٣)، والدكتور/ عبد

(١) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: للشنقيطي ص ١٠٥ الناشر/ مكتبة الصحابة، جدة ، أحكام التخدير والمخدرات الطبية والفقهاء للدكتور/ محمد الزحيلي ص ٧٦١ ، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد ٢٤ العدد الأول .

<http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id٦٠٦١>

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٤٥٨، المبسوط ج ٢٤ ص ٩، أنوار البروق في أنواع الفروق ج ١ ص ٢١٨، ٢١٧ ، ط/ عالم الكتب، الحاوي الكبير ج ١٣ ص ١٠٨، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٣٤ ص ١٩٨، الناشر/ دار الوفاء .

(٣) حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ٢١، نقلاً من مكافحة جريمة السرقة في الإسلام، للدكتور/ خليفة الزرير ص ٢٠١-٢٠٢ .

الفتاح أبو العينين^(١)، وفضيلة الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي^(٢)، والدكتور/ سعيد العمري^(٣).

سبب الاختلاف

يرجع سبب اختلاف الفقهاء في حكم تخدير المحدث حال استيفاء حد القطع إلى اختلافهم في المعنى المقصود من القطع فمن ذهب إلى أن المقصود منه إبانة العضو قال بجواز التخدير، ومن ذهب إلى أن المقصود هو الإيلام قال بعدم جواز التخدير .

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بالسنة والمعقول:

أما السنة: فما روي عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ)^(٤).

وجه الدلالة:

(١) عقوبة السارق في الفقه الإسلامي، للدكتور/ عبد الفتاح أبو العينين ص ٢٨٩ .

(٢) شرح زاد المستقنع للشنقيطي ج ١٥ ص ٣٦٣ .

(٣) كيفية تنفيذ الحدود للواء الدكتور/ سعيد بن زهير العمري ، الطبعة الأولى - الرياض سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص ١٦٢ .

(٤) سبق تخريجه .

أمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان في كل شيء، ويدخل في ذلك القطع في الحدود، ومن الإحسان استعمال ما يخفف الألم حال القطع^(١).
وأما المعقول فمن وجهين:

الوجه الأول: أن الحكمة من قطع يد السارق هو إبانة العضو الذي جعله السارق وسيلة إلى أذى الناس، وأخذ أموالهم، فإليدان للإنسان كالجناحين للطائر في إعانتة على الطيران، فعوقب السارق بقطع اليد قصاً لجناحه، فإذا فعل به هذا في أول مرة بقي مقصود أحد الجناحين ضعيفاً في العدو، ولما كان ضرر المحارب أشد من ضرر السارق وعدوانه أعظم؛ ضم إلى قطع يده قطع رجله؛ ليكف عدوانه، وشر يده التي بطش بها، ورجله التي سعى بها^(٢)، فمعنى القطع إذاً هو الإبانة والإزالة^(٣)، وبه يتحقق الردع والزجر^(٤)، فالمقصود هو إتلاف العضو لا تعذيب الجاني^(٥)، فإذا كان الألم الذي يشعر به السارق حال قطع يده ليس هو المقصود من العقوبة فكان تخديره حال قطع يده

(١) حكم التخدير حال استيفاء الحد للدكتورة / هيلة بنت عبد الرحمن ص ٢١ نقلاً من ينظر : مجلس القضاء الأعلى في الملاحق .

(٢) إعلام الموقعين ج ٢ ص ٧٥، ٨٢ .

(٣) عقوبة السرقة (دراسة مقارنة في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي) للدكتور/ اسماعيل جمعة ص ٢٤، الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩ م

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦، المنتقى ج ٧ ص ١٥٧، قواعد الأحكام لابن عبد السلام ج ١ ص ١١٦، ط/ أم القرى - القاهرة، المغني ج ٩ ص ١٢٢، البحر المديد لابن عجيبة ج ٢ ص ٣٩، الناشر/ الدكتور : حسن عباس زكي.

(٥) شرح عمدة الفقه لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين ج ١ ص ١٨٠٤.

جائزاً ؛ لأنه لم يمنع الحكمة من حد القطع .
الوجه الثاني: تخدير العضو المراد قطعه يحقق مصالح مرادة للشارع،
إذ به يؤمن عدم التلف والحيف والتجاوز والتي تحصل في الغالب بسبب
حركة المحدود^(١).

فقد اتفق الفقهاء^(٢) على أن يكون المحدود في حالة يؤمن معها الحيف،
وأن يسهل عليه في القطع، وذلك بأن يمسك عند القطع حتى لا
يضطرب ، وتمد يده بحبل حتى يبين مفصلها، ويستحب خلع العضو
قبل القطع تسهيلاً له، وأن يتولى قطعه مأمون عارف بالقطع وبسكين
حاد.

جاء في المغني: " ويقطع السارق بأسهل ما يمكن، فيجلس ويضبط لئلا
يتحرك فيجني على نفسه، وتشد يده بحبل، وتجر حتى يبين مفصل
الكف من مفصل الذراع، ثم يوضع بينهما سكين حاد، ويدق فوقهما بقوة
ليقطع في مرة واحدة، أو توضع السكين على المفصل وتمدى مدة
واحدة، وإن علم قطع أوحى من هذا، قطع به " ^(٣).

وبالتالي فإن تخدير العضو المراد قطعه يتحقق به مقصد الشارع من
التسهيل عليه وعدم الزيادة على الجزء المراد قطعه.

(١) حكم التخدير حال استيفاء الحد للدكتورة / هيلة بنت عبد الرحمن ص ٢٢ نقلاً

من: التداوي في استيفاء العقوبات البدنية ص ٢٥، نوازل السرقة ص ٥٩٧ .

(٢) المنتقى ج ٧ ص ١٦٧، مغني المحتاج ج ٥ ص ٤٩٦، الحاوي الكبير ج ١٧

ص ١٩٨، كشاف القناع ج ٦ ص ١٤٧ .

(٣) المغني ج ٩ ص ١٢٢ .

نوقش: أن اتباع أيسر وأسهل وسائل القطع ليس المقصود به تخفيف آلام السارق، بل إن إيجاب استخدام أسهل وسائل القطع، إنما هو لتحاishi الوسائل التي هي مظنة إهلاكه؛ لأن القطع لم يشرع للإهلاك، وإنما شرع بقصد الزجر للسارق ولردع غيره عن تلك الجريمة، وليس لتخفيف الألم^(١).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني على ما ذهبوا إليه من القول بحرمة التخدير حال تنفيذ حد القطع بالكتاب والمعقول :
أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾^(٢).

وجه الاستدلال: إلحاق العذاب بالسارق وإيلامه، هو نوع من النكال الذي يريد الله سبحانه وتعالى إنزاله على الجاني جزاء لجرأته على الله وتعديه حدوده^(٣).

قال ابن عاشور: "والنكال بفتح النون العقاب الشديد الذي يردع المعاقب عن العود للجناية ويردع غيره عن ارتكاب مثلها، وهو مشتق من نكل إذا امتنع"^(٤).

(١) عقوبة السارق في الفقه الإسلامي، للدكتور/ عبد الفتاح أبو العينين ص ٢٨٩ .

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٣) عقوبة السارق في الفقه الإسلامي، للدكتور/ عبد الفتاح أبو العينين ص ٢٨٩ .

(٤) التحرير والتنوير ج ١ ص ٥٤٦ .

والتخدير مفوت للنكال المنصوص عليه في الآية الكريمة (١).

وأما المعقول فمن وجهين:

الأول: أن الألم مقصود من إقامة الحد، فلو أقيم الحد بدون ألم لأدى هذا إلى التهاون في هذه الحدود وكثرة ارتكاب الجرائم، وخصوصاً مع التقدم الطبي وإمكان إعادة العضو المقطوع واتخاذ الأيدي والأرجل الصناعية (٢).

الثاني: أنه لو كان الغرض من تنفيذ حد القطع هو تفويت منفعة العضو دون الإيلام لبينه الرسول صلى الله عليه وسلم، لكن لما لم يرد بيانه منه صلى الله عليه وسلم بأن الإيلام غير مراد علم أنه جزء من الحد في القطع ومتم له (٣).

جاء في قواعد الأحكام: من أمثلة الأفعال المشتملة على المصالح والمفاسد مع رجحان مصالحها على مفاسدها، قطع يد السارق لإفساد لها، لكنه زاجر حافظ لجميع الأموال، فقد تمت مصلحة حفظ الأموال على مفاسدها قطع يد السارق (٤).

(١) عقوبة السارق في الفقه الإسلامي، للدكتور/ عبد الفتاح أبو العينين

ص ٢٨٩، النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ١١٩ .

(٢) حكم التخدير حال استيفاء الحد ص ٢٣ نقلاً من نوازل السرقة ص ٥٩٥ .

(٣) كيفية تنفيذ الحدود للواء الدكتور/ سعيد العمري ص ١٦٣ .

(٤) قواعد الأحكام ج ١ ص ١١٦ .

الرأي الراجح

فالذي آراه راجحاً والعلم عند الله سبحانه وتعالى هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول وهو جواز تخدير المرحوم حال تنفيذ عقوبة القطع طبقاً للشروط المذكورة؛ لأن المقصود في حدود الإلتلاف هو إزالة هذا العضو الذي اقترف المعصية^(١)، فإذا كان تخديره يمنع شعوره بالألم، فإن الألم النفسي سيظل ملازماً له وهو أشد من الألم الجسدي حيث يشعر دائماً أن المجتمع حوله يعلم سبب فوات هذا العضو.

المبحث الخامس

حكم التخدير حال استيفاء عقوبة القصاص

مما لا شك فيه أن القصاص حق للمجني عليه على الجاني، فإذا اعتدى شخص على آخر فقتله أو قطع له يده أو رجله أو إصبعه أو أذهب من أعضائه، أو شجبه^(٢)، أو جرحه ثم عند استيفاء القصاص منه طلب تخديره لئلا يشعر بالألام فهل يجاب إلى ذلك؟
اختلف العلماء المعاصرون في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز تخدير الجاني عند تنفيذ عقوبة القصاص فيما دون النفس إذا وافق صاحب الحق وهو المجني عليه وهذا قرار مجلس هيئة

(١) النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ١٢٠، نقلاً من مقاصد الشريعة

الإسلامية، لمحمد الطاهر بن عاشور ص ٣٨٢، ٣٨١ .

(٢) الشجّة: الجراحة وإنما تسمى بذلك إذا كانت في الوجه أو الرأس والجمع

(شَجَّاجٌ) و(شَجَّاتٌ) . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ج ١ ص

. ٣٠٥

كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية بالأكثرية^(١)، وهو ما أفتى به بعض العلماء المعاصرين منهم فضيلة الشيخ/ عبد الله الركبان^(٢)، وفضيلة الشيخ عبدالله بن جبرين^(٣) وغيرهم^(٤) ويجوز إذا أذن بذلك أولياء الدم في حال القصاص في النفس^(٥).

القول الثاني: عدم جواز التخدير عند استيفاء عقوبة القصاص فيما دون النفس وهذا ما أفتى به بعض العلماء المعاصرين^(٦) منهم الشيخ صالح الفوزان^(٧).

القول الثالث: جواز تخدير الجاني عند استيفاء عقوبة القصاص فيما دون النفس متى طلب ذلك ولا يتوقف ذلك على رضا المجني عليه وهو قول لبعض العلماء المعاصرين^(٨).

(١) وهو قرار رقم ١٩١ الصادر في ٢٧/١٠/١٩٤٥ . الموسوعة الجنائية

الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بهافي المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي العتيبي ص ١٩٤ .

(٢) www.feqhweb.com .

(٣) شرح عمدة الفقه ص ١٦٤٦ .

(٤) آية الله السيد محمود الهاشمي الشاهرودي: انظر قراءات فقهية معاصرة ج ١ ص ٧

(٥) شرح عمدة الفقه لابن جبرين ج ٣ ص ١٦٥١ .

(٦) www.al-eman.com

(٧) وهو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية . انظر النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ٤٠ .

(٨) انظر النوازل الفقهية في الجنايات والحدود ص ٤٠ : فقد نص على أنه قول لبعض أهل العلم دون ان ينص على القائل .

الأدلة

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بالكتاب والمعقول:

أما الكتاب : فقوله تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ (١) .

وجه الدلالة: في الآية الكريمة يأمر المولى سبحانه وتعالى بالعدل في الاقتصاص والمماثلة في استيفاء الحق^(٢)، وتخير الجاني عند استيفاء القصاص منه يمنع من المماثلة، لما فيه من عدم شعوره بالألم الذي ذاق لوعته ومرارته المجني عليه، فلا يحصل معه تشفي المجني عليه من الجاني، إلا إذا رضي المجني عليه بذلك، أو أوليائه في القصاص في النفس؛ لأن القصاص حق لهم، فيكون بذلك متنازلاً عن بعض حقه، وللإنسان أن يستوفي حقه كاملاً أو يتنازل عنه أو أن يتنازل عن بعضه^(٣) .

لأن إيلاام الجاني عند القصاص حق لهم، فإذا أسقطوه سقط .

(١) سورة النحل جزء من الآية ١٢٦ .

(٢) تفسير القرآن العظيم: لابن كثير ج ٤ ص ٦١٣، الناشر/ دار طيبة للنشر والتوزيع .

(٣) الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بهافي المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي ص ١٩٤، النوازل الفقهية في الجنايات ص ٣٩، شرح عمدة الفقه للشنقيطي ص ١٦٤٦ .

قال أبو بكر الجصاص : " فأوجب بهذه الآي استيفاء المثل ولم يجعل لأحد ممن أوجب عليه أو على وليه أن يفعل بالجاني أكثر مما فعل"^(١).
دليل القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني على ما ذهبوا إليه بالمعقول:

وهو أن المجني عليه تألم وتضرر بسبب الجناية عليه ، فوجب أن يتألم الجاني ويتضرر؛ ليتحقق العدل، ويحصل الروع .

دليل القول الثالث: يمكن أن يستدل لهذا القول بالقياس على ما ذهب إليه بعض الفقهاء في أن من كسر سن لإنسان ثم نبتت له سن مكانها بأنه لا قصاص عليه فيها، ولا تقدير للألم الذي أذاقه الجاني للمجني عليه، وبالتالي فلم يوجبوا في الألم شيء. وقد ذهب الإمام أبو حنيفة^(٢) والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، ووافقهم الزيدية^(٥) إلى أن من اعتدى على إنسان فكسر سنه، ثم نبتت سنه سليمة فلا قصاص فيها ولا دية ، وفي الشجة إذا التحمت ونبت الشعر عليها أنه لا شيء على الشاج .

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٢٤، ط/ دار الفكر .

(٢) الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٣٢ .

(٣) مقني المحتاج ج ٥ ص ٢٦٨، أسنى المطالب ج ٤ ص ٣٠ .

(٤) الإنصاف ج ١٠ ص ٩٨ .

(٥) التاج المذهب ج ٧ ص ٦٥ .

وفي بدائع الصنائع : " سن الصبي إذا ضرب عليها فسقطت فإن كان قد
ثغر فسنه و سن البالغ سواء ، ... وإن نبتت صحيحة فلا شيء فيها في
قول أبي حنيفة رضي الله عنه كما في سن البالغ " (١) .

جاء في كتاب الأم : " ولو أن رجلا نغضت سنه ثم أثبتتها فثبتت حتى لا
ينكر شدتها ولا قوتها لم يكن على الجاني عليها شيء " (٢) .

وفي كشف القناع: " (ولا يجب بقلع سن الصغير الذي لم يثغر) أي
تسقط روضعه (في الحال شيء) لأن العادة عود سنه ...، إلا أن ينبت
مكانها أخرى) مماثلة لها فلا شيء عليها كما لو عاد السمع " (٣) .

جاء في التاج المذهب: " ويؤخذ السن بالسن للآية ولا قصاص في كسر
السن ولا قصاص في سن صبي لم يثغر أي لم تسقط أسنانه الأولى إذ
لا قصاص فيما يعود كالشعر " (٤) .

ويفهم من نصوص الفقهاء: أن القصاص يكون في العضو وليس ما
ترتب عليه من الألم، وبناء على ذلك يجوز تخدير الجاني، ولا يحق
للمجني عليه منعه إذ ليس له عليه إلا الإلتلاف دون القصاص في الألم.

بينما خالف في ذلك فقهاء المالكية^(٥) : حيث ذهبوا إلى
أنه لو ردت السن ونبتت فلا يسقط عقلاها وقال أبو يوسف^(٦) فيها

(١) بدائع الصنائع ج٧ ص ٣١٦ .

(٢) الأم للإمام الشافعي ج٦ ص ١٣٦، ط/ دار الفكر - بيروت .

(٣) كشف القناع ج٦ ص ٤٣ .

(٤) التاج المذهب ج ٧ ص ٦٥ .

(٥) الفواكه الدواني ج٢ ص ١٨٩، حاشية الدسوقي ج٤ ص ٢٧٧ .

(٦) بدائع الصنائع ج٧ ص ٣١٦، الجوهرة النيرة ج٢ ص ١٣٢ .

حكومة^(١) الألم، وهو وجهه للشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، ووافقهم الإمامية^(٤)؛ لأنه لما قلع السن أدمى، فإذا أدمى.. وجبت فيه الحكومة. وبالتالي فهم قد أوجبوا على الجاني حكومة للألم . إذاً فهي ليست مسألة مجمع عليها بين الفقهاء .

الرأي الراجح

الذي يظهر لي رجحانه - والله أعلم - أن الجاني لا يجوز تخديره عند استيفاء عقوبة القصاص منه إلا إذا رضي بذلك المجني عليه؛ وذلك لأنه إذا كان يجوز له أن يتنازل عن كل حقه فله أن يتنازل عن بعضه؛ وتخديره بدون رضا من له الحق مانع من المماثلة في استيفاء القصاص .

فالقصاص لا يتحقق إلا بأمرين :

(١) الحكومة معناها: هو تقدير نسبة الجرح من الدية الكاملة ، وتكون هذه النسبة هي دية الجرح . وتعرف هذه النسبة عن طريقين : إما بأن يقوم المجني عليه على فرض لو كان عبداً ولا جنابة به ، ويقوم وبه الجنابة فينظر كم بين القيمتين فعليه القدر من الدية . أو بأن هذه الجنابة تقرب إلى أقرب الجنابات التي لها أرش مقدر فينظر ذوا عدل من أطباء الجراحات كم مقدار هذه ههنا في قلة الجراحات وكثرتها بالحزر والظن فيأخذ القاضي بقولهما ويحكم من الأرش بمقداره من أرش الجراحة المقدرة. بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٥، ٣٢٤، الحاوي الكبير ج ١٦ ص ١١٠، الموسوعة الفقهية ج ١٣ ص ١٧٩، ١٧٨ .

(٢) البيان ج ١١ ص ٣٧٢ .

(٣) الإتيان ج ١٠ ص ٩٨ .

(٤) المختار النافع ص ٣٢١ .

الأول: الإيلام، بحيث ينال الجاني حقه من الألم كما ناله المجني عليه ،
والتخدير مانع من ذلك .

الثاني: إتلاف العضو (١).

قرار هيئة كبار العلماء بشأن استعمال المخدر في القصاص (٢): قرار
رقم (١٩١) بتاريخ ٢٧/١٠/١٤١٩هـ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن
اهتدى بهداه ، وبعد: فإن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الخمسين،
المنعقدة في مدينة الرياض، ابتداءً من تاريخ ٢٠/١٠/١٤١٩هـ ، اطلع
على كتاب صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء رقم
(٣٥/٤م) بتاريخ ٢٨/٢/١٤١٩هـ ، حول حكم استعمال البنج في تنفيذ
القصاص فيما دون النفس لضمان عدم التجاوز، وقد جاء فيه ما نصه:
"تبعث لسماحتكم نسخة من برقية سمو وزير الداخلية رقم
(٥٩٨٦١/١٦) بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٨هـ ، ومشروعاتها، بشأن مسألة
تنفيذ القصاص فيما دون النفس، التي صدر فيها قرار الهيئة القضائية
العليا رقم (٨٢) في ١٤/٣/١٣٩٣هـ، المتضمن أن الهيئة القضائية لا
ترى أن يتم القصاص تحت تأثير مخدر "البنج"، ولو كان موضعياً؛ لأنه
لا يحصل باستيفاء القصاص مع المخدر (البنج) التثفي للمجني عليه من
الجاني، فتفوت حكمة القصاص ؛ لفوات إحساس الجاني المقتص منه

(١) النوازل الفقهية في الجنايات والحدود وتطبيقاتها القضائية لسعد بن علي بن
تركي ص ٤١ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٢ .

بالآلام، التي أحسَّ بها المجني عليه عند وقوع الجناية ، كما صدر الأمر رقم (١٦٤٨٥) في ١/١١/١٤١٥هـ ، المبني على قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم (٣/٤٥٥) في ١٢/١٠/١٤١٥هـ ؛ بأنه ينبغي إنفاذ القصاص بواسطة مختص، يؤمن من جانبه الحيف من أهل الطب، أما إنفاذ الحدود كقطع اليد والرجل ، فقد سبق أن صدر قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم: (٢٠/٥/١٤٥) في ٧/٦/١٤٠٦هـ المتضمن أنه لم يظهر للمجلس ما يمنع من استعمال البنج عند قطع اليد والرجل في الحدود، وهذا ما يخص القطع بالحدود (الحق العام)، وأن سمو أمير منطقة الرياض أشار إلى أن الوضع يتطلب استصدار فتوى بإجازة استعمال البنج بالقطع بالقصاص، أسوة بالحدود، لضمان عدم التجاوز، وإنفاذاً للأمر رقم (١٦٤٨٥) في ١/١١/١٤١٥هـ المشار إليه من إجراء القطع من قبل أهل الطب، وهم لا ينفذون العمليات، إلا تحت تأثير البنج، ويرى سمو وزير الداخلية تأييداً لما رآه سمو أمير منطقة الرياض، إحالة الأمر لمجلس هيئة كبار العلماء لإصدار فتوى بذلك، ونرغب إليكم أن يدرس مجلس هيئة كبار العلماء الموضوع ، ويصدر فتوى بشأنه، فأكملوا ما يلزم بموجبه" أهـ. وقد اطلع المجلس على البحث المعد في ذلك، وبعد الدراسة والمناقشة ، وتداول الرأي ، قرر المجلس بالأكثرية : جواز استعمال المخدر "البنج" عند القصاص فيما دون النفس ، إذا وافق صاحب الحق، وهو "المجني عليه" ، وبالله التوفيق . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

(هيئة كبار العلماء)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمة تتم الصالحات ، أحمدته سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وأصلي وأسلم على خاتم رسله وأنبيائه وبعد:

فهذه خاتمة ضمنيتها خلاصة لهذا البحث وتشتمل على ما يلي :

١- المراد بالتخدير حال استيفاء الحدود والقصاص: استعمال الأدوية التي من شأنها تخفيف الألم الناشيء عند إقامة الحدود أو القصاص، أو منعه بالكلية .

٢- جواز استعمال المخدر في الجراحة الطبية بناء على جواز استعماله في التداوي.

٣- الحدود في اصطلاح علماء الشريعة: عقوبة مقدرة تجب على معصية مخصوصة حقاً لله تعالى أو لأدمي أو لهما كالشرب والقصاص والقذف، والقصاص: هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل .

٤- حد شارب الخمر أربعون جلدة على الراجح من أقوال الفقهاء .

٥- من بعض حكم تشريع الحدود والقصاص:

أ-رحمة من الله بعباده فهي صادرة عن رحمة الله وإرادة الإحسان إليهم .

ب-زجر الناس وردعهم عن اقتراف تلك الجرائم .

ج-إقامة الحدود طهارة من الذنوب لمركبيها وكفارة لجريمتهم إذا تابوا.

٥- عدم جواز التخدير حال تنفيذ حد الرجم .

- ٦- بياح التخدير حال استيفاء عقوبة القتل لما فيه من الإحسان الذي أمر الله سبحانه وتعالى به وذلك بتخفيف الألم .
- ٧- عدم جواز التخدير حال تنفيذ حد الجلد .
- ٨- جواز تخدير المحدود حال تنفيذ عقوبة القطع طبقاً للشروط الآتية:
- أ- أن لا يترتب على استخدام المخدر ضرراً أكبر من الشعور بتلك الآلام المترتبة عن استيفاء العقوبة .
- ب- أن يقتصر استخدام المخدر على القدر الذي يدفع الضرر ولا يزداد على ذلك
- ج- ألا يكون إزالة الإحساس بالألم بالمواد المسكرة كالخمر وإنما يكون بالمواد المفترية كالبنج ونحوها .
- ٩- عدم جواز التخدير عند استيفاء عقوبة القصاص إلا إذا رضي بذلك المجني عليه؛ لأنه إذا كان يجوز له أن يتنازل عن كل حقه فله أن يتنازل عن بعضه .

المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً: التفسير وعلوم القرآن

- ١- أحكام القرآن للجصاص: أبو بكر بن علي الرازي (الجصاص)، الناشر: دار الفكر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- ٢- أحكام القرآن لابن العربي: محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي)، الناشر: دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى.
- ٣- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس، الناشر/ الدكتور : حسن عباس زكي، مكان الطبع : القاهرة، تحقيق: أحمد عبد الله قرشي رسلان، سنة الطبع : ١٤١٩ هـ .
- ٤- التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار النشر/ دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧م ، الطبعة التونسية .
- ٥- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ - ٧٧٤ هـ]، تحقيق : سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٦- الناسخ والمنسوخ المؤلف: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، الناشر / مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨، تحقيق : د. محمد عبد السلام محمد

ثالثاً: الحديث وشروحه :

- ١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي محمد الكناني (العسقلاني)، الناشر: مؤسسة قرطبة .
- ٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام: محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعائي، الناشر: دار الحديث .
- ٣- سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ط/ دار الفكر، المكتبة العصرية.
- ٤- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ط/ دار الكتب العلمية .
- ٥- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
- ٦- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٧- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،

المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت

- لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٨- شرح النووي على صحيح مسلم المسمى : المنهاج شرح صحيح

مسلم بن الحجاج: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي،

الناشر/ دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية

، ١٣٩٢ .

٩- شرح صحيح البخارى لابن بطلال: ابن بطلال أبو الحسن علي بن

خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر

بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض،

الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .

٩- صحيح البخارى : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة

البخاري(ت سنة ٢٥٦هـ) ، ط/ دار ابن كثير، سنة النشر: ١٤١٤هـ

/ ١٩٩٣ م .

١٠- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري

النيسابوري ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - محمد فؤاد عبد

الباقي.

١١- فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر أبو

الفضل العسقلاني الشافعي

الناشر : دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩، تحقيق : أحمد بن علي بن

حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي .

١٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير:

للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي ضبطه وصححه احمد عبد السلام،

- الناشر/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٣- المنتقى شرح الموطأ: سليمان بن خلف الباجي، الناشر/ دار الكتاب الإسلامي-القاهرة- الطبعة الثانية .
- ١٤- المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة سنة النشر: ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م . ٤- الموطأ : مالك بن أنس بن مالك، دار إحياء العلوم العربية، سنة النشر: ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ١٥- مصنف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، الناشر: دار الفكر، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٦- المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعائي (المتوفى: ٢١١ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ .
- ١٧- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري وآخرون، الناشر: دار العاصمة - دار الغيث، سنة النشر: ١٤١٩ - ١٩٩٨ .
- ١٨- الموطأ: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩ هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر/ دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- ١٩- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني .
رابعاً: كتب الفقه الحنفي :
- ١- البحر الرائق : زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم ، ط/دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية.
- ٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت سنة ٥٨٧هـ) ط/ دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية-١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م .
- ٣- البناية شرح الهداية: بدر الدين العيني، ط/ دار الكتب العلمية .
- ٤- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي الزيلعي ، الناشر/ دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية .
- ٥- الجوهرة النيرة : أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي، الناشر: المطبعة الخيرية-الطبعة الأولى-١٣٢٢هـ .
- ٦- درر الحكام شرح مجلة الأحكام: علي حيدر، الناشر/ دار الجيل- الطبعة الأولى-١٤١١هـ-١٩٩١ م .
- ٧- رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين بن عمر (ابن عابدين)، الناشر/ دار الفكر-بيروت-الطبعة الثانية-١٤١٢هـ-١٩٩٢ م .
- ٨- العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود البابرتي ، الناشر/ دار الفكر.
- ٩- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد الحموي ، الناشر/ دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-١٤٠٥هـ-١٩٨٥ م.

١٠- الفتاوى الهندية: للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ومعه فتاوى قاضيخان لحسن بن منصور بفخر الدين الأوزجندی (ت سنة ٢٩٥) ط/ دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣١٠هـ .

١١- فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام(المتوفى: ٨٦١هـ) ،ومعه كتاب الهداية للمرغيناني وتكملته «نتائج الأفكار» لقاضي زاده، الناشر/ دار الفكر.

١٢- الفروق: أسعد بن محمد بن الحسين الكرابيسي، الناشر/ وزارة الأوقاف الكويتية- الطبعة الأولى-١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٣- المبسوط : محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، ط/ دار المعرفة .

١٤- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام: علاء الدين علي بن خليل الطرابلسي، الناشر: دار الفكر.

خامساً : الفقه المالكي:

١- أنوار البروق في أنواع الفروق: أحمد بن إدريس (القرافي)، الناشر/ عالم الكتب .

٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد الحفيد ،الناشر: دار الحديث-القاهرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣- التاج والإكليل ج ٨ ص ٣٦٥، ط/ دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى-١٤١٦هـ-١٩٩٤م .

٤- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: إبراهيم بن علي (ابن فرحون اليعمرى)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية- الطبعة الأولى-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

- ٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، الناشر/ دار الفكر.
- ٦- حاشية الصاوي: أبو العباس على الشرح الصغير للدردير، ط دار المعارف .
- ٧- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: علي الصعيدي العدوي، الناشر: دار الفكر ١٤١٤هـ .
- ٨- شرح مختصر خليل : لمحمد بن عبدالله الخرشي ط/ دار الفكر .
- ٩- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي، الناشر: دار الفكر -١٤١٥هـ- ١٩٩٥ م .
- ١٠- القوانين الفقهية لابن جزي .
- ١١- المدونة: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، الناشر: دار الكتب العلمية-الطبعة لأولى-١٤١٥هـ-١٩٩٤ م .
- ١٢- منح الجليل على مختصر خليل: أحمد بن محمد عيش، ط/ دار الكتب العلمية .
- ١٣- الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي
- ١٤- المقدمات الممهדות ، ط/ دار الغرب الإسلامي-الطبعة الأولى- ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- سادساً : الفقه الشافعي:
- ١- الأحكام السلطانية: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

- ٢- أسنى المطالب شرح روض الطالب: لأبي يحيى زكريا الأنصاري،
ط/دار الكتاب الإسلامي.
- ٣- الأم: لمحمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤) ، ط/دار
الفكر-بيروت- ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٤- البيان في مذهب الإمام الشافعي: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير
بن سالم العمراني ، الناشر: دار المنهاج-الطبعة الأولى-١٤٢١
هـ- ٢٠٠٠ م .
- ٥- تحفة المحتاج: أحمد بن بن حجر الهيتمي ط/دار إحياء التراث
العربي.
- ٦- حاشية البيجرمي على الخطيب: سليمان بن محمد البيجرمي ، ط/
دار الفكر .
- ٧- حاشيتا قليوبي وعميرة وبهامشهما: شرح جلال الدين المحلي
على منهاج الطالبين ط/دار الفكر-بيروت-د.ط-١٤١٥هـ-
١٩٩٥م.
- ٨- الحاوي الكبير: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
البصري، الناشر/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٢٤
هـ- ٢٠٠٣ م .
- ٩- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين عبد العزيز بن عبد
السلام، الناشر/ أم القرى: القاهرة .
- ١٠- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج: لمحمد
الشريبي الخطيب ط/دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى-
١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

- ١١- نهاية المحتاج شرح المنهاج: محمد بن شهاب الدين الرملي،
الناشر/ دار الفكر سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- سابعاً : الفقه الحنبلي :
- ١- إعلام الموقعين عن رب العالمين : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٢- الإصناف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلى بن سليمان المرداوي (٨١٧هـ - ٨٨٥هـ) صححه وحققه: محمد حامد الفقى ط/ دار إحياء التراث العربى.
- ٣- الروض المربع شرح زاد المستقنع : منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ) ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير ، الناشر/ مكتبة دار البيان، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٤- الآداب الشرعية: لابن مفلح المقدسى، ط/ مؤسسة قرطبة .
- ٥- زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، الناشر: مؤسسة الرسالة- مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٠٧ - ١٩٨٦، تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط .
- ٦- السياسية الشرعية في اصلاح الراعي والرعية لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ط/ مكتبة ابن تيمية .

- ٧- شرح منتهى الإرادات: لمنصور بن يونس البهوتي ط/ عالم الكتب ، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) .
- ٨- شرح الزركشي على مختصر الخرقى: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي، الناشر: دار العبيكان-الطبعة الأولى-١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٩- الفروع (عالم الكتب-الطبعة الرابعة-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)
- ١٠- الكافي في فقه احمد لعبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد ط/ دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .
- ١١- كشاف القناع : لمنصور بن يونس البهوتي ط/ دار الفكر-وعالم الكتب، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- ١٢- المبدع شرح المقنع لابن مفلح المقدسي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ١٣- مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى: لمصطفى السيوطى الرحيبانى (ت سنة ١٢٤٣)، ومعه تجريد زوائد الغاية لحسن الشطى (ت سنة ١٢٧٤ هـ) منشورات المكتب الإسلامى دمشق .
- ١٤- المغنى: لأبى محمد عبد الله بن قدامة (ت سنة ٦٢٠هـ) على مختصر الخرقى : أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى ط/ مكتبة القاهرة .
- ١٥- مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحرانى (المتوفى : ٧٢٨هـ-)، المحقق : أنور الباز - عامر الجزار، الناشر / دار الوفاء، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

ثامناً: الفقه الظاهري :

١-المحلى: لأبي محمد علي بن حزم (ت سنة ٤٥٦) ط/ دار الفكر .

تاسعاً: الفقه الزيدي:

١- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن

محمد الشوكاني (المتوفى : ١٢٥٠) .

٢- عيون الأزهار في فقه الأئمة الأطهار لأحمد بن يحيى المرتضى،

ط/ دار الكتاب اللبناني -بيروت .

عاشراً : الفقه الإمامي:

١- المختصر النافع : أبو القاسم نجم الدين بن الحسن الحلي (ت

سنة ٥٦٧٦) .

الحادي عشر: مراجع اللغة العربية :

١- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محب الدين أبي

فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي ،

دراسة وتحقيق علي شيري، الناشر/ دار الهداية .

٢- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر : دار

الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ ، تحقيق:

إبراهيم الأبياري .

٣- القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب

الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث

في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي الناشر:

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان

الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٤- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري
الناشر/ دار صادر ، بيروت، الطبعة الأولى .

٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي المؤلف :
أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، الناشر/ المكتبة
العلمية - بيروت.

٦- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد
القادر ، محمد النجار تحقيق / مجمع اللغة العربية .

٧- المغرب في ترتيب المعرب : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد
السيد بن علي بن المطرزي الناشر/ مكتبة أسامة بن زيد - حلب،
الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .

الثاني عشر: مراجع معاصرة:

١- أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع للدكتور محمد حسين
الذهبي، الطبعة الثانية ٥١٤٠٧-١٩٨٦ م ، الناشر مكتبة وهبة .

٢- أحكام التخدير والمخدرات الطبية والفقهاء للدكتور محمد الزحيلي
بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -
المجلد ٢٤ - العدد الأول ٢٠٠٨ .

٣- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: للدكتور محمد بن
محمد المختار الشنقيطي رسالة الدكتوراة بقسم الجامعة الإسلامية
- بالمدينة المنورة، الناشر مكتبة الصحابة جدة - الشرقية .

٤- أحكام الحقن الطبية بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه
المقارن إعداد الطالب/ عاصم بن عبدالله المطول، إشراف فضيلة
الشيخ الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله السند للعام الجامعي
١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ .

- ٥- التخدير والإفافة دراسة موسعة تأليف كل من: د/محمد فكري، د/محمود حافظ، د/ شريف حسن، د/ سليم حبيب، د/ عباس حيدر ، الطبعة الأولى ١٩٧٦، ط/ دار الفكر العربي.
- ٦- تطبيق القواعد الفقهية على مسائل التخدير المعاصرة د/ عبد السلام بن إبراهيم بن محمد الحصين .
- ٧- حكم التخدير حال استيفاء الحد للدكتورة هيلة بنت عبد الرحمن اليابس ص ٨، بحث منشور بمجلة العدل عدد ٥٥ لشهر رجب من عام ١٤٣٣ هـ، السنة الرابعة عشرة .
- ٨- شرح عمدة الفقه لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين ، ط/ مكتبة الرشد ، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٩ هـ.
- ٩- الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ) دار النشر/ دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢-١٤٢٨ هـ .
- ١٠- عقوبة السرقة (دراسة مقارنة في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي) للدكتور/ اسماعيل جمعة ص ٢٤، الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩ م .
- ١١- عقوبة السارق في الفقه الإسلامي، للدكتور/ عبد الفتاح أبو العينين .
- ١٢- العقوبات الشرعية .
- ١٣- الفقه الإسلامي وأدلتها الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخرجها للدكتور/ وهبة الزحيلي .

- ١٤- فقه الجنايات للدكتور يوسف الشبيلي مذكرة تم تفرغها من
الدروس التي أقيمت في المعهد الإسلامي بواشنطن ص ٧٩.
- ١٥- قراءات فقهية معاصرة: آية الله السيد محمود الهاشمي
الشاهرودي
- ١٦- كيفية تنفيذ الحدود للواء الدكتور/ سعيد بن زهير العمري ،
الطبعة الأولى - الرياض سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ..
- ١٧- مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد طاهر عاشور، ط/ دار النفائس
للنشر والتوزيع - الأردن ، الطبعة الثانية عام ١٤٢٩ هـ -
٢٠٠١ م .
- ١٨- الموسوعة العربية المجلد الخامس .
- ١٩- الموسوعة الفقهية الكويتية .
- ٢٠- الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بهافي
المملكة العربية السعودية لسعود بن عبد العالي البارودي العتيبي
، الطبعة الثانية ١٤٢٧ .
- ٢١- الموسوعة الطبية الفقهية: موسوعة جامعة لأحكام الفقهية في
الصحة والمرض والممارسات الطبية للدكتور أحمد محمد كنعان ،
تقديم الدكتور محمد هيثم الخياط، ط/ دار النفائس، الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٢٢- النوازل الفقهية في الجنايات والحدود وتطبيقاتها القضائية
رسالة ماجستير للباحث سعد بن علي بن تركي إشراف د/ سعد بن
عمر الخراشي عام ١٤٢٤ هـ - ١٤٢٥ هـ من جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه المقارن .

٢٣- نوازل السرقة أحكامها وتطبيقاتها القضائية رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن إعداد الطالب فهد بادي المرشدي، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور/ يعقوب الباحسين العام الجامعي ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ .

٢٤- الوجيز في أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها بقلم فهد بن عبد الله الحزمي .
الثالث عشر: المواقع الالكترونية :

- <http://www.feqhweb.com>
- <http://www.al-eman.com>
- fiqh.islammesssage.com/NewsDetails.aspx?id=٦٠٦١ .
- <http://www.arab-ency.com/index.php?module>
- <http://fiqh.islammesssage.com/NewsDetails.aspx?id=٦٠٦١>
- <http://www.islamweb.net>
- <http://www.islamic-council.com>
- <http://www.islamnor.com>